المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2024

الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030

الوثيقة: EB 2024/143/R.19

بند جدول الأعمال: 5(ب)

التاريخ: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: مقيّد

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجع مفيدة: استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024 (EB 2019/127/R.3)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص للفترة 2025-2030 على النحو الوارد في هذه الوثيقة.

الأسئلة التقنية:

Donal Brown
نائب الرئيس المساعد
دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Bettina Prato
مستشارة رئيسية للسياسات والتقنيات
لنائب الرئيس المساعد
دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: b.prato@ifad.org

جدول المحتويات

موجز تنفيذي ii
أولا- السياق والأساس المنطقي 1
ثانيا- تعريف "القطاع الخاص" 3
ثالثا- الدروس المستفادة من تطبيق استراتيجية 2019-2024 4
ألف- بعض النتائج 4
باء- التحديات الرئيسية والدروس المستفادة 5
جيم- بعض الدروس المستفادة من المنظمات المالية الدولية الأخرى 6
رابعا- الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030 6
ألف- الغاية والمبادئ التوجيهية للمشاركة 6
باء- الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل 7
جيم- من الطموح إلى العمل 10
خامسا- تقييم التقدم المحرز 12
الملاحق
الملحق الأول: من الاستراتيجية إلى خطط العمل - مجالات الحصائل الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية المحتملة .. 1
الملحق الثاني: المخاطر وتدابير التخفيف منها 3
الملحق الثالث: الدروس المستفادة من مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص - بعض الأمثلة 4
الملحق الرابع: المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته 9
الملحق الخامس: الدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى 11
الملحق السادس: نموذج تمويل العمليات غير السيادية 13

موجز تنفيذي

1- خلال السنوات القليلة الماضية، أدت الجائحة العالمية والنزاعات والصدمات المناخية إلى تقويض جهود القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، أدى تقلص الحيز المالي وتزايد الديون وركود المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الحد من قدرة العديد من الحكومات على الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- وتساهم التنمية الشاملة والمستدامة للقطاع الخاص والاستثمار في المناطق الريفية والنظم الغذائية بدور حاسم الأهمية في هذه البيئة. وبالنسبة للسكان الريفيين الذين يعيشون في فقر أو المعرضين لخطر الوقوع في الفقر وانعدام الأمن الغذائي، الذين يشكلون المجموعة التي يستهدفها الصندوق، فإن تنمية الأسواق المحلية الشاملة والقطاع الخاص المحلي - ولا سيما مؤسسات الأعمال الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة– هي السبيل إلى نمو الإنتاجية والوصول إلى التكنولوجيا والأسواق والخدمات والوظائف والأغذية المغذية ذات الجودة العالية. ومن المهم أيضا زيادة دور التمويل الخاص في سد فجوة الاستثمار من أجل تحقيق تحول شامل ومستدام في المناطق الريفية والنظم الغذائية.

3- ويدرك الصندوق، بوصفه مؤسسة قائمة على الاستثمارات العامة، أهمية العمل مع الشركات الخاصة والمستثمرين من القطاع الخاص لصالح المجموعة المستهدفة من قِبله والأدوار التكاملية للقطاعين العام والخاص في التحول الريفي وتحويل النظم الغذائية. ويمتلك الصندوق ما يقرب من خمسة عقود من الخبرة في العمل مع مختلف مكونات القطاع الخاص في حافظته السيادية، والاستثمار في الأسواق المحلية، ومؤسسات الأعمال الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية الريفية، وشراكات سلاسل القيمة. وطور الصندوق أيضا في السنوات الأخيرة القدرة على الاستثمار في القطاع الخاص للدفع قدما بمهمته.

4- وانطلاقا من هذه التجربة، تهدف استراتيجية الصندوق التشغيلية مع القطاع الخاص للفترة 2025-2030 إلى زيادة الأثر الإنمائي للصندوق من خلال دعم التنمية الشاملة والمستدامة للقطاع الخاص والاستثمار في المناطق الريفية والنظم الغذائية.

5- وللاستراتيجية هدفان مترابطان هما:

(أ) دعم تنمية القطاع الخاص في المناطق الريفية والنظم الغذائية لتوفير فرص العمل والوصول إلى الأسواق والتمويل والتكنولوجيا والخدمات لصغار المزارعين والسكان الريفيين الفقراء؛

(ب) تحفيز التمويل من القطاع الخاص للاستثمار في التحوّل الشامل والمستدام والقادر على الصمود في المناطق الريفية والنظم الغذائية.

6- ترتكز هذه الأهداف على أربعة مجالات عمل.

7- وفي إطار المجال الأول، سيدعم الصندوق النظام الإيكولوجي للتنمية الشاملة للقطاع الخاص المحلي في المناطق الريفية والنظم الغذائية، مع التركيز على مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الشباب والنساء. وفي إطار المجال الثاني، سيعمل الصندوق على تعزيز الشراكات مع كيانات القطاع الخاص وفيما بينها لتيسير وصول جميع أفراد المجموعة المستهدفة إلى الأسواق وفرص العمل والتكنولوجيا والتمويل والخدمات. وفي إطار المجال الثالث، ستستخدم أدوات مالية مختلفة لتحفيز تنمية القطاع الخاص، وفي إطار المجال الرابع، سيجتذب الصندوق مستثمري القطاع الخاص المتوافقين مع رسالته من أجل التأثير على المجالات ذات الأهمية الحاسمة لمهمته والمجموعة التي يستهدفها.

8- وفي جميع المجالات الأربعة، سيعمل الصندوق على زيادة قدراته تدريجيا وتكييف عملياته لتتناسب باطراد

مع الطموح الذي يصبو إليه، والعمل من خلال الشراكات وتعزيز التناسق والتكامل بين العمليات السيادية وغير السيادية في البرامج القطرية. وستُستكمل الاستراتيجية بخطط عمل لفترتي التجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق.

الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030

أولا- السياق والأساس المنطقي

-1 **خلال السنوات القليلة الماضية، أدت الجائحة العالمية والنزاعات والصدمات المناخية إلى إعاقة النمو وتوسيع نطاق أوجه عدم المساواة في أنحاء كثيرة من العالم**، مما أدى إلى تراجع جهود القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030 في إطار أهداف التنمية المستدامة[1] ويعاني كثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل اليوم من تقلص الحيز المالي الذي يمكنها من القيام بالاستثمارات اللازمة لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتدهور البيئي (بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي) وتغير المناخ. **ومن بين المجموعات الأكثر ضعفا في وجه التأثيرات السلبية لهذه التحديات المجموعة التي يستهدفها الصندوق:** "... الأشخاص الذين يعيشون في الفقر في المناطق الريفية إضافة إلى المجموعات السكانية الضعيفة الضعيفة في وجه خطر الوقوع في براثن الفقر، في المناطق الجغرافية الريفية.[2] وأثر ذلك بصفة خاصة على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في كثير من أنحاء العالم.

-2 **ويتزايد الاعتراف بالحاجة الملحة لتحويل النظم الغذائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**. وتتطور النظم الغذائية، بالاقتران مع تغييرات في الأنماط الغذائية وممارسات الإنتاج والتجهيز والتوزيع الجديدة، مدفوعة بجانب منها بالرقمنة. وفي أنحاء كثيرة من العالم، هناك طلب متزايد - وفرص مربحة جديدة – في مجال الأغذية المنتجة بطريقة مستدامة، ولكن النظم الغذائية لا تضمن الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش والاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ للجميع. ولذلك استحدثت بلدان كثيرة "مسارات" من أجل تحويل النظم الغذائية.

-3 **وفي هذا السياق، لا بد من الاستفادة بشكل أفضل من الأدوار المختلفة التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي تحويل النظم الغذائية**. وقد سبق تسليط الضوء على الدور المهم للتمويل الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة عمل أديس أبابا لعام 2015، وهو دور واضح بشكل خاص في وقت يشهد ارتفاع مستويات الدين العام وركود المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن في هذا السياق رؤية الضغوط الحالية على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف [3] لدعم الجهود الحكومية الرامية إلى اجتذاب رأس المال الخاص نحو الاستثمارات المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص المسؤول، وهيكلة حلول مستدامة ماليا للاستثمارات في القطاعات الرئيسية، مثل الزراعة. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص وتحويل النظم الغذائية، تنشط عدة شركات ومؤسسات مالية في مجال النظم الغذائية. ويساهم عملها في كثير من الأحيان بدور حاسم الأهمية في تهيئة فرص العمل ووصول صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية إلى الأسواق والتمويل والتكنولوجيا والخدمات. ومع ذلك، لا تزال فجوات الاستثمار في المناطق الريفية والنظم الغذائية واسعة[4] ولا يزال العديد من صغار المنتجين يفتقرون إلى صلات قوية تربطهم بالجهات الفاعلة الأخرى في القطاع الخاص أو لا يستفيدون من هذه الصلات، كما أن مؤسسات الأعمال الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة - ولا سيما تلك التي يقودها الشباب أو النساء - تكافح من أجل الوصول إلى التمويل والخدمات والأسواق.

[1] اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 كخطة عالمية للتنمية المستدامة.

[2] سياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023

[3] تصدرت هذه الوقعات جدول أعمال مجموعة العشرين في السنوات القليلة الماضية وفي منتديات دولية أخرى مثل مؤتمر القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد لعام 2023.

[4] تشير التقديرات إلى أن فرص الأعمال الجديدة المرتبطة بالتحولات المستدامة في الأغذية والزراعة يمكن أن تصل إلى 4.5 تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2030. تقرير هيئة المشاورة الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: لاستثمار في الازدهار الريفي والقدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا.

4- **ويتيح العمل مع الصندوق مزايا معروضة محددة للقطاع الخاص تنبع من برامجه القطرية وحافظته السيادية**. وللصندوق حضور في المناطق الريفية في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك المناطق النائية التي لا توجد فيها مؤسسات مالية دولية أخرى، ولديه فهم متميز لاحتياجات وفرص الاستثمار المحلية التي تعتبر ذات قيمة عالية لشركاء الاستثمار. وعلى المستوى العالمي، يمكن أن تكون حافظة الصندوق والبيانات ذات الصلة بالمخاطر والعائدات والأثر ذات قيمة للمستثمرين المهتمين بالأغذية والزراعة، بما في ذلك من المنظور المناخي. ومن خلال العمليات السيادية، يعمل الصندوق في شراكة مع الحكومات للاستثمار في السلع والخدمات العامة التي يمكن أن تقلل بعض تكاليف الاستثمار الخاص ومخاطره في المناطق الريفية وتدعم تنمية القطاع الخاص المحلي. كما أن فهمه للقطاع يجعله شريكا قيما في تصميم المشروعات الاستثمارية التي تتوافر بها مقومات الاستدامة. وأخيرا، يمكن للصندوق أن يعتمد على شراكات قوية مع الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الريفي والغذائي وعلى ثقة هذه الجهات الفاعلة، ولا سيما صغار المزارعين ومنظماتهم.

5- **ويتمتع الصندوق بما يقرب من خمسة عقود من الخبرة في العمل مع القطاع الخاص** من خلال حافظته السيادية. وقد طوّر أيضا في السنوات الأخيرة القدرة على الاستثمار في القطاع الخاص من خلال برنامجه لتمويل القطاع الخاص. وبمرور الوقت، استحدث الصندوق أدوات للعمل مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في حافظته السيادية وعملياته غير السيادية. وعلى سبيل المثال، أقام الصندوق شراكات بين المنتجين في القطاعين العام والخاص لإشراك الشركات وصغار المزارعين والجهات الفاعلة الأخرى في شراكات مربحة للجميع في سلاسل القيمة. ووضع طرائق محددة للعمل مع المؤسسات المالية لتطوير منتجات تلبي متطلبات السوق من دون مزاحمة رأس المال الخاص، مسترشدا في ذلك بسياسة التمويل الريفي الشمولي.[5] وحدد المنتجات الاستثمارية وأنواع المستفيدين المؤهلين للعمليات غير السيادية[6] ووضع نموذجا ماليا جديدا لبرنامج تمويل القطاع الخاص.

6- **وما يدفع الصندوق إلى العمل مع القطاع الخاص هو إدراكه أن العديد من الجهات الفاعلة التي يعمل معها - بدءا من صغار المزارعين - تعمل في سياق القطاع الخاص**، وأن تنمية الأسواق المحلية والقطاع الخاص جزء من التحول الريفي الشامل والمستدام، وأن هناك حاجة إلى الاستفادة بصورة أفضل من التمويل الخاص وقدرات القطاع الخاص لصالح المجموعة المستهدفة. وتظهر تقييمات أثر حافظة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أثرا إيجابيا على سبل كسب عيش السكان الريفيين نتيجة، على سبيل المثال، للاستثمار في سلاسل القيمة، ولا سيما في الجهات الفاعلة والعلاقات في المراحل المتوسطة. وتتضمن سياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023 أحكاما لضمان أن مشاركة "المُورّدين أو أرباب العمل أو القادة أو المبتكرين"[7]، الذين قد يشملون مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة أو غيرها من الكيانات الخاصة، في تصميم المشروعات يعود بفائدة مقصودة واضحة على المجموعة المستهدفة.

7- **وفي عام 2019، أصدر الصندوق استراتيجية مدتها خمس سنوات للانخراط مع القطاع الخاص وحدد لها هدفين اثنين**: تعبئة التمويل الخاص والاستثمارات الخاصة في ومؤسسات الأعمال الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والزراعة على نطاق صغير. وتوسيع الأسواق وزيادة الدخول وفرص العمل في المناطق الريفية. وفي عام 2022، خلص استعراض منتصف المدة للاستراتيجية إلى أن هذه الأهداف لا تزال ذات صلة، وأن التنفيذ كان فعالا بشكل عام. **ويعتزم الصندوق، من خلال إطلاق استراتيجية تشغيلية جديدة مع القطاع الخاص للفترة 2025-2030، الاستفادة من هذه التجربة لدعم تحقيق مستوى أعلى من الطموح باطراد** من حيث تعبئة التمويل الخاص والأثر الإيجابي على المجموعة التي يستهدفها.

[5] https://www.ifad.org/en/-/document/rural-finance-policy .

[6] إطار عمل عمليات القطاع الخاص غير السيادية وإنشاء صندوق استئماني للقطاع الخاص: https://webapps.ifad.org/members/eb/129/docs/arabic/EB-2020-129-R-11-Rev-1.pdf.

[7] سياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023.

ثانيا- تعريف "القطاع الخاص"

8- عرّفت استراتيجية الفترة 2019-2024 "القطاع الخاص" بأنه "شركات الأعمال الخاصة الهادفة للربح والمستثمرون من القطاع الخاص والمؤسسات والمصارف التجارية، وصناديق الاستثمار، وغيرها من الأدوات المالية التي تعود ملكياتها بغالبية و/أو إداراتها لكيانات في القطاع الخاص أو أنها تخدم مصالحه والمؤسسات المملوكة للدولة التي لديها هياكل مالية وهياكل حوكمة تمتثل لممارسات القطاع الخاص. وتشير الاستراتيجية إلى أن الشركات يمكن أن تكون محلية أو إقليمية أو عالمية وتتراوح في حجمها بين مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك التعاونيات ومزارع الشركات وأنشطة الأعمال الاجتماعية) والشركات المتعددة الجنسيات.

9- **ونبقي في هذه الاستراتيجية على هذا التعريف ونميّز فيها بين الكيانات المالية** (شركات الوساطة المالية التي تستهدف الربح، بما في ذلك المصارف التجارية والمستثمرون المؤسسيون ومؤسسات التمويل البالغ الصغر وصناديق الاستثمار وغيرها من مقدمي الخدمات المالية التي تمتلك غالبية رأس المال الخاص) **والكيانات التجارية غير المالية** (الشركات الهادفة للربح؛ والتعاونيات وغيرها من الأشكال الرسمية لمنظمات المنتجين الساعية إلى الربح؛ ورواد الأعمال الأفراد، بما في ذلك المزارعون و مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والشركات المملوكة للدولة التي تعمل وفق هياكل مالية وهياكل حوكمة متوافقة مع ممارسات القطاع الخاص). ويشمل مصطلح "القطاع الخاص" المنظمات التي تمثل المجموعات المذكورة أعلاه. ولا يشمل الجهات الفاعلة التي تشارك في أنشطة إنتاجية لأغراض غير تجارية (مثل إنتاج الكفاف).

10- **وتختلف أدوار مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في هذه الاستراتيجية** نظرا لتنوع أدوارها في الزراعة والنظم الغذائية والنظام الإيكولوجي المالي. ويمكن إشراك كل نوع من الجهات الفاعلة من خلال أدوات مختلفة، تبعا للسياق والأهداف، في نهج قائم على الطلب.

11- وترد في الشكل 1 نقاط الدخول الرئيسية لمشاركات الصندوق التشغيلية مع القطاع الخاص. **وينصب تركيز هذه الاستراتيجية على نقاط الدخول المظللة باللون الأصفر، وهي المشاركات التشغيلية في برنامج عمل الصندوق**. وكما هو مبين في الشكل، تظهر كيانات القطاع الخاص بشكل خاص كجهات مشاركة في التمويل أو كمقدمة للحلول أو كشريكة في سلسلة القيمة في الحافظة السيادية وكمتلقية للاستثمار أو كمشاركة في التمويل في العمليات غير السيادية. ويمكن أن تكون الجهات الفاعلة المحلية في القطاع الخاص (صغار المزارعين الموجهون نحو السوق وغيرهم من رواد الأعمال الريفية الصغيرة) مستفيدة من استثمارات الصندوق في إطار سياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023.

الشكل 1: نقاط الدخول الرئيسية لمشاركة الصندوق التشغيلية مع القطاع الخاص [8]

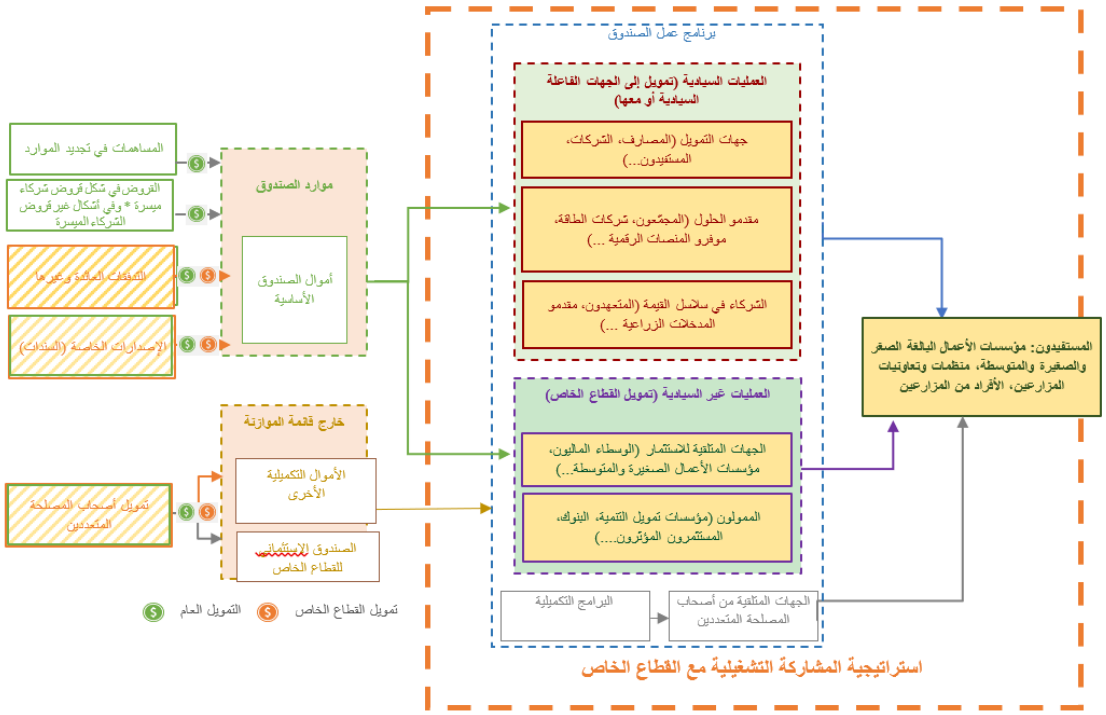

ثالثا- الدروس المستفادة من تطبيق استراتيجية 2019-2024

ألف- بعض النتائج

12- **يعمل الصندوق مع القطاع الخاص في جزء كبير من حافظته السيادية**. ومن المتوقع مشاركة 150 مشروعا كاملا من بين 214 من المشروعات السيادية الموافق عليها[9] (70 في المائة)، ويبلغ المستوى المستهدف الإجمالي 104.770 شركة (أكثر من 400 شركة لكل مشروع، معظمها من مؤسسات الأعمال البالغة الصغر)، تعمل كجهات مقدمة للخدمات للمشروع، أو كجهات شريكة في سلسلة القيمة أو كجهات مقدمة للخدمات المالية. ويبلغ التمويل المشترك المتوقع من القطاع الخاص في الحافظة السيادية 1.5 مليار دولار أمريكي، ويساهم 86 مشروعا (40 في المائة) في نسبة مستهدفة من التمويل المشترك تبلغ 17 في المائة من التمويل المقدم من الصندوق. ويمثل التمويل المشترك من القطاع الخاص 6.8 في المائة من مجموع برنامج العمل. [10]

13- ويشمل **أكثر من نصف المشروعات السيادية الحالية** على مكونات خاصة بسلسلة القيمة يرتبط فيها المنتجون بمقدمي المدخلات والمجمعين والمجهزين وغيرهم من الشركات لتيسير الوصول إلى الأسواق [11] وغالبا ما يقترن ذلك بالوصول إلى التكنولوجيا والدراية الفنية والتمويل والخدمات. وأسفر تقييم أجري في عام 2023

[8] الأدوار الرئيسية للقطاع الخاص في برنامج العمل وكمستفيد مظللة باللون الأصفر. ويستخدم التظليل الأصفر الجزئي للإشارة إلى المجالات التي يعمل فيها الصندوق مع القطاع الخاص في جانب "إدخال الأموال" من نموذج العمل، وهو ليس محور تركيز هذه الاستراتيجية. وهذا الرسم البياني ليس شاملا ولا يتضمن مجالات أخرى من المشاركة، مثل تبادل المعرفة أو الترويج على المستوى العالمي. المصدر: المؤلفون

[9] اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2023.

[10] تقرير المهمة - بناء قاعدة بيانات لعمل الصندوق مع القطاع الخاص ومنظمات المزارعين من خلال مشروعات الحافظة النشطة.

[11] تقييم سلسلة القيمة لعام 2023، حافظة الصندوق النشطة لعام 2023.

عن عمل الصندوق في مجال سلسلة القيمة عن أدلة بشأن التجارب الناجحة في التوسط في علاقات السوق المربحة للجميع بين صغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ولا سيما المجمعين ومقدمي الخدمات الرقمية لأغراض المشورة والوصول إلى الأسواق)[12] وفي بعض الحالات، بين صغار المنتجين والشركات الكبرى، كما هو موضح في عدد من الأمثلة في الملحق الثالث.

14- **وقطعت أشواط في عمليات الموافقة وصرف الأموال للعمليات غير السيادية بمرور الوقت،** حيث صدرت الموافقة على ثماني عمليات غير سيادية حتى مايو/أيار 2024، وتشير التوقعات إلى أن عدد المستفيدين المباشرين سيبلغ 500 494 والمستفيدين غير المباشرين 2.3 مليون تقريبا، مع التركيز على تمكين المرأة (53 في المائة) والشباب (32 في المائة) .[13] وشملت هذه العمليات غير السيادية حتى الآن الاستثمار في الوسطاء الماليين ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي توفر مجموعات من الخدمات لصغار المنتجين، كما هو موضح في الملحق الثالث. ومع نضوج هذه الحافظة، سيقدم الصندوق تقريرا عن النتائج المحددة والدروس المستفادة أثناء تنفيذ هذه الاستراتيجية.

15- ويُظهر تقرير الفعالية الإنمائية في الصندوق لعام 2023 أن الصندوق حقق تقدما **كمجمع للتمويل الإنمائي في استثماراته في القطاع الخاص،** متجاوزا المستويات المستهدفة للتمويل بالديون للعمليات غير السيادية[14]

باء- التحديات الرئيسية والدروس المستفادة[15]

16- **واجه الصندوق تحديات في تعبئة التمويل المشترك من القطاع الخاص في حافظته السيادية**. وفي حين أن جزءا من ذلك قد يرجع إلى ثغرات في القياس، فإن مشاركة القطاع الخاص في تصميم المشروعات محدودة، مما يجعل من الصعب تحديد أفضل نقاط الدخول والحوافز التي تدفعه إلى المساهمة. ويتضمن الملحق الثالث ملخصا للعوامل التي ترتبط في العادة بالتمويل المشترك الأكثر نجاحا من القطاع الخاص في المشروعات السيادية.

17- **وتبين من استعراض 19 مشروعا من مشروعات سلاسل القيمة التي صدرت الموافقة عليها في الفترة بين عامي 2016 و2020 وجود تحديات أثناء التنفيذ** بسبب إحجام الحكومة عن المشاركة مع القطاع الخاص، وعدم كفاية قدرات وحدات إدارة المشروعات، والقدرة المحدودة أو عدم الرغبة في المشاركة من جانب القطاع الخاص. وقوبلت أيضا تحديات في إشراك المؤسسات المالية من القطاع الخاص بسبب مخاطر الاستثمار الفعلية والمتصورة، والسجل المالي المحدود لصغار المزارعين والمقبولية المصرفية المحدودة لخططهم الاستثمارية.

18- **ولا يزال التكامل بين العمليات غير السيادية والاستثمارات السيادية في حاجة إلى تطوير.** وهناك مجال لتحسين فهم الفرص المتاحة لاستثمارات القطاع الخاص في البرامج القطرية. ومن المهم أيضا أن تكون التوقعات واقعية (ليس كل استثمار مناسبا لمشاركة القطاع الخاص)، والبيئة محلية التمكينية، والشركاء من القطاع الخاص الذين يمكنهم تلبية متطلبات الصندوق (مثل إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي) والتنسيق بين النظم الداخلية المتعلقة بالاستثمارات السيادية والعمليات غير السيادية.

19- **وعبأ في إطار معاملات برنامج تمويل القطاع الخاص ما يقرب من 165 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك المتوقع، حوالي 50 في المائة منه من مصادر القطاع الخاص.** ومع ذلك، تفاوت التمويل بالديون بين العمليات غير السيادية، وصاحبت ذلك زيادة في تكاليف المعاملات المتعلقة بالإعداد والتنفيذ، ولا سيما

[12] المرجع نفسه
[13] بيانات المشروعات وفقا لتقديرات وحدة الاستشارة والتنفيذ للقطاع الخاص في الصندوق.
[14] https://webapps.ifad.org/members/eb/139/docs/arabic/EB-2023-139-R-14.pdf
[15] انظر أيضا الملحق الثالث.

في السنوات الأولى. سيتطلب تعزيز تعبئة التمويل تعزيزا في قدرات الصندوق، بما في ذلك المعاملات الأكثر تعقيدا، ومواصلة التركيز على المقبولية المصرفية والموازنة بين الأثر والمخاطر والعوائد.

جيم- بعض الدروس المستفادة من المنظمات المالية الدولية الأخرى[16]

20- **باتت الأغذية والزراعة تحتل مكانة بارزة أوضح في جداول أعمال المؤسسات المالية الدولية** المتعلقة بالقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، حدّد البنك الدولي الأمن الغذائي والتغذية كمحور تركيز برنامج التحدي العالمي الذي ينبغي أن يوائم بين جهود ذراعي القطاعين العام والخاص في مجموعة البنك الدولي. وجعل بنك الاستثمار الأوروبي التمويل المبتكر للزراعة المستدامة إحدى أولوياته المؤسسية، في حين يدعم المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير الحصول على التمويل لتمكين مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية المستدامة، بما في ذلك ما يرتبط منها بالأغذية والزراعة

21- **وتتجه عدة مؤسسات مالية دولية نحو مزيد من التكامل بين الاستثمارات السيادية والعمل في مجال السياسات ومشاركة القطاع الخاص**. فعلى سبيل المثال، توجد في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير مسؤوليات متكاملة للقطاع الخاص على مختلف مستويات المنظمة. ووضع مصرف التنمية الآسيوي نهجا تحدد في إطاره فرص الاستثمار في البرامج القطرية وتعالج من خلال الأدوات السيادية أو أدوات القطاع الخاص.

22- **وأثبت وجود آليات مخصصة لتسهيل استثمارات القطاع الخاص في البلدان ذات التصنيف الائتماني المنخفض فائدته لبعض المؤسسات المالية الدولية**. فعلى سبيل المثال، يُظهر تقييم أجري مؤخرا[17] لنافذة القطاع الخاص في المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي أهمية رأس المال المحفز لتمكين استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في البلدان التي تغطيها المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك في الخدمات المالية للمزارعين. ويشكل التمويل المختلط جزءا مهما من مجموعة الأدوات التحفيزية للعديد من المؤسسات المالية الدولية. ومع ذلك، لا تزال الأدلة على القيمة مقابل المال والأثر الإنمائي مع استخدام التمويل المختلط لتحفيز رأس المال الخاص في الزراعة محدودة.

23- **ولمواجهة تكاليف المعاملات المرتفعة في الحصول على الصفقات وهيكلتها، أنشأت بعض المؤسسات المالية الدولية منصات لتجميع المستثمرين**. ومن الأمثلة على ذلك نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي[18]. وتشير هذه التجارب إلى أن نشر التمويل التيسيري المختلط من خلال المنصات بدلا من التعامل مع كل صفقة على حدة يمكن أن يسهل الكفاءة ويعزز الشفافية - على سبيل المثال من حيث التيسيرية. غير أن إنشاء هذه المنصات يمكن أن تترتب عليه تكاليف معاملات عالية، ولا تضمن المنصات في حد ذاتها الاستخدام التحفيزي الأمثل للتمويل التيسيري.

رابعا- الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030

ألف- الغاية والمبادئ التوجيهية للمشاركة

24- كان الهدف من استراتيجية الفترة 2019-2024 هو تعزيز الأثر الإنمائي للصندوق من خلال اجتذاب التمويل والدراية الفنية من القطاع الخاص لصالح صغار المنتجين والمناطق الريفية. ومن هذا المنطلق، تتمثل **غاية**

[16] انظر أيضا الملحق الخامس.

[17] A Focused Assessment of the International Development Association's Private Sector Window (worldbankgroup.org).

[18] https://ieg.worldbankgroup.org/evaluations/focused-assessment-international-development-associations-private-sector-window.

استراتيجية الفترة 2025-2030 في تعزيز الأثر الإنمائي للصندوق من خلال دعم التنمية الشاملة والمستدامة للقطاع الخاص والاستثمار في المناطق الريفية والنظم الغذائية.

25- ومن خلال تركيز غاية الاستراتيجية على الأثر الإنمائي، يضع الصندوق المجموعة المستهدفة في صميم الأساس المنطقي لدعمه لتنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه. وسيجري ضمان ذلك من خلال المواءمة مع **الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، وسياسات الصندوق واستراتيجياته وعملياته ذات الصلة، وجداول أعمال مواضيع التعميم**، حيث سيسعى الصندوق إلى إشراك القطاع الخاص من أجل تحقيق أثر إيجابي في مجالات التغذية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والإدماج.

26- وسيهدف الصندوق، من أجل ترسيخ عمل القطاع الخاص في مهمته، إلى تحسين المواءمة بين **العمليات السيادية وغير السيادية تدريجيا كأجزاء مختلفة من البرامج القطرية المتكاملة، والحفاظ في الوقت نفسه على نموذج عمله القائم على العمليات السيادية**. وسيسعى الصندوق على وجه التحديد، عند تصميم الحافظة السيادية وإدارتها، إلى مزيد من المشاركة المتعمدة لتعزيز تنمية القطاع الخاص المحلي وتعبئة التمويل الخاص، إلى جانب تحسين ربط عمليات إعداد وتنفيذ العمليات غير السيادية بالأولويات والفرص الناشئة في البرامج القطرية.

27- **وستستند الشراكات التشغيلية بين الصندوق والقطاع الخاص إلى مبادئ**: (1) الشفافية، والانتقائية، والإنصاف، وتمكين المجموعة المستهدفة من قِبله؛ (2) التركيز على تنمية القطاع الخاص المحلي؛ (3) العناية الواجبة الصارمة فيما يتعلق بالشركاء من القطاع الخاص. وسيسعى الصندوق إلى التمسك **بالسياسات والأطر التنظيمية الدولية والوطنية ذات الصلة**، بما في ذلك أدوات لجنة الأمن الغذائي العالمي ذات الصلة[19]

28- **وستظل العمليات غير السيادية تسترشد بمبادئ** الملاءمة والإضافية والأثر الإنمائي والمخاطر والمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، مع زيادة القدرة على التقييم المسبق واللاحق لتطبيق هذه المبادئ. ويمكن صياغة مبادئ إضافية في سياسة بشأن مخاطر الاستثمار واستراتيجية بشأن الاستثمار في العمليات غير السيادية سيجري وضعهما خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، استرشادا بنموذج عمل جديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص[20] الذي بدأ العمل به في عام 2024.[21] وعند استخدام التمويل المختلط، سيتبع الصندوق **مبادئ مؤسسات التمويل الإنمائي بشأن التمويل المختلط المعزز بشروط ميسرة لمشروعات القطاع الخاص** [22]

باء- الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل

29- لهذه الاستراتيجية هدفان:

(أ) دعم تنمية القطاع الخاص في المناطق الريفية والنظم الغذائية لتوفير فرص العمل والوصول إلى الأسواق والتمويل والتكنولوجيا والخدمات لصغار المزارعين والسكان الريفيين الفقراء؛

[19] Principles for Responsible Investment in Agriculture and Food Systems (RAI) |Policy Support and Governance| Food and Agriculture Organization of the United Nations (fao.org).

[20] انظر الملحق السادس.

[21] ستوجه الاستراتيجية جهود ضمان وجود حافظة متوازنة للعمليات غير السيادية، بما في ذلك بحسب المنطقة ومستوى دخل البلد، وستتناول حجم المعاملات وخصائص المخاطر والعائد، وكيفية التوفيق بين استراتيجيات توفير الموارد وتوجيهات الاستثمار والمنتجات الرئيسية وقنوات الوساطة.

[22] https://www.ifc.org/en/what-we-do/sector-expertise/blended-finance/how-blended-finance-works#principles

(ب) تحفيز التمويل من القطاع الخاص للاستثمار في التحوّل الشامل والمستدام والقادر على الصمود في المناطق الريفية والنظم الغذائية.

30- وفي حين أن هذين الهدفين متشابكان ومتكاملان، يتعلق الهدف الأول بإشراك **الشركات** من القطاع الخاص لزيادة الأثر الإيجابي لعملها في الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية، في حين أن الهدف الثاني يتعلق بإشراك **المستثمرين** الماليين لقيادة المزيد من التمويل المتوائم مع أهداف التنمية المستدامة إلى مجال مهمة الصندوق.

31- **وسيعمل الصندوق في أربعة مجالات عمل لتحقيق هذه الأهداف**. ويمكن أن يستخدم في كل مجال أدوات مختلفة بطريقة مدفوعة بالطلب، ويمكن أن يستفيد من قدرات مالية وغير مالية مختلفة.

32- **وفي إطار مجال العمل الأول، سيدعم الصندوق نظاما إيكولوجيا فعالا لتنمية القطاع الخاص المحلي في المناطق الريفية والنظم الغذائية، مع التركيز باستمرار على مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الشباب والنساء وزيادة التركيز على نماذج العمل الخضراء والرقمنة**.

33- وتشكل مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للنظم الغذائية والاقتصادات الريفية في معظم المناطق. وغالبا ما تكون حلقة الوصل الرئيسية بين المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية والخدمات والأسواق الريفية. ويعمل العديد منها في مجال الابتكار أو يشمل قنوات للابتكار في مجالات مثل الرقمنة، والتكيف مع تغير المناخ، والوصول إلى الطاقة المستدامة وغيرها. وفي الوقت الحاضر، غالبا ما تكافح هذه المشروعات - التي يتولى قيادتها في كثير من الأحيان النساء أو الشباب - للوصول إلى التكنولوجيا والتمويل والأسواق وخدمات تطوير الأعمال. ويواجه العديد منها تحديات سياساتية وتنظيمية وتكاليف معاملات مرتفعة بسبب ضعف الخدمات والبنية التحتية. وتتضخم هذه التحديات في حالات الهشاشة.

34- **ماذا سيستمر**: في إطار هذه الاستراتيجية، سيواصل الصندوق دعمه للقطاع الخاص المحلي، ولا سيما مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وستظل مجالات التدخل الرئيسية تتمثل في دعم السياسات المواتية، وخدمات تنمية الأعمال، ومنظمات المزارعين والتعاونيات، والتمويل الريفي، والبنية التحتية (مثل الطاقة)، والوصول إلى الأسواق، وهي تشكل بالفعل جزءا من العديد من البرامج القطرية.

35- **ما هو الجديد أو المختلف:** سيعزز الصندوق تركيزه على النساء ورواد الأعمال الشباب وعلى مواضيع التعميم في العمل مع القطاع الخاص المحلي. وعلاوة على ذلك، ونظرا للأهمية المتزايدة للاقتصاد الرقمي، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتنوع البيولوجي والاستدامة البيئية، سيولي الصندوق مزيدا من الاهتمام للمساهمة في نظام إيكولوجي فعال لمؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة المحلية التي تطبق نماذج عمل خضراء و/أو رقمية، بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة.

36- **وفي إطار مجال العمل الثاني، سيعمل الصندوق على تعزيز الشراكات مع كيانات القطاع الخاص وفيما بينها لإتاحة وصول جميع أفراد المجموعة المستهدفة إلى الأسواق وفرص العمل والتكنولوجيا والتمويل والخدمات**.

37- ماذا سيستمر: واستنادا إلى عقود من الشراكات مع القطاع الخاص في الحافظة السيادية، سيواصل الصندوق صقل فهمه للعوامل المساعدة على إقامة شراكات مؤثرة بين المجموعة التي يستهدفها والشركات التي يمكن أن تيسر الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا وفرص العمل والتمويل والخدمات (بما في ذلك الخدمات الرقمية وخدمات الطاقة). وسيستمر نهج الصندوق في الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة - على سبيل المثال صغار المنتجين، ومنظمات المزارعين والسكان الريفيين الأخرى، بمن في ذلك الشعوب الأصلية، ومُورّدي المدخلات، ومُورّدي الخدمات، والمزارعين - لتيسير الشراكات المربحة للجميع، وبناء قدرات المجموعة المستهدفة على المشاركة والمساهمة في منصات التنسيق بين القطاعين العام والخاص ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، سيستمر الصندوق في إقامة شراكات مع المؤسسات المالية - ولا سيما المحلية - من أجل زيادة فرص حصول المجموعة التي يستهدفها على التمويل.

38- **ما الذي سيكون جديدا أو مختلفا:** في إطار هذه الاستراتيجية، سيولي الصندوق اهتماما خاصا للشراكات التي تمكّن المجموعة التي يستهدفها من التصدي للتحديات الجديدة - على سبيل المثال ربط المزارعين بالشركات التي تقدم حلولا متكيفة مع تغير المناخ في مجالات الزراعة والطاقة والبنية التحتية أو تيسير الحلول التكنولوجية لتوفير أغذية محلية ذات جودة تغذوية أعلى. ومن خلال ترسيخ هذه الشراكات في حافظته السيادية، قد يشهد الصندوق تدريجيا زيادة في التمويل المشترك من القطاع الخاص، فضلا عن الاستفادة بشكل أفضل من المعرفة والتكنولوجيا الخاصة بالقطاع الخاص في البرامج القطرية

39- ونظرا للأهمية المتزايدة للحلول القائمة على التكنولوجيا (ولا سيما الحلول الرقمية) في مختلف جوانب الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية، سيعزز الصندوق شراكاته مع الشركات التي لديها نماذج عمل تركز على التكنولوجيا التي يمكنها تقديم الخدمات في المناطق الريفية النائية. وسيدعم، عند الحاجة، حلول التكنولوجيا الجديدة التي يقودها القطاع الخاص لتلبية احتياجات صغار المنتجين بطريقة شاملة جنسانيا من خلال تحفيز إنشاء وتسريع أنشطة الأعمال، والاستفادة من البنية التحتية للتكنولوجيا والاستثمارات التي توفرها الجهات الفاعلة الخاصة الكبرى وتيسير محو الأمية الرقمية والتدريب.

40- وسينظر الصندوق، في عمله مع مقدمي الخدمات المالية، في زيادة استخدام أدوات تخفيف المخاطر عند الاقتضاء، إلى جانب ضخ رأس المال لإعادة إقراضه، بهدف تحسين كل من إمكانية حصول المجموعة التي يستهدفها على التمويل والتمويل المشترك من القطاع الخاص.

41- **وسيستخدم الصندوق، في إطار مجال العمل الثالث، أدوات مالية تركز على القطاع الخاص لتحفيز تنمية هذا القطاع، وهو ما تشير التوقعات إلى أنه سيحقق أثرا إيجابيا على المجموعة المستهدفة.**

42- **ماذا سيواصل:** وسيواصل الصندوق الاستثمار في القطاع الخاص، مسترشدا في ذلك بإطار عمل محدث للعمليات غير السيادية سيجري الانتهاء منه بحلول ديسمبر/كانون الأول 2024، وسياسة جديدة لمخاطر الاستثمار واستراتيجية استثمار جديدة للعمليات غير السيادية سيجري وضعها في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيواصل الصندوق العمل من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك المؤسسات المالية المحلية (المصارف التجارية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والتعاونيات المالية، وكذلك المصارف الإنمائية العامة) والشركات التي تعمل مع المجموعة التي يستهدفها الصندوق كجهات مقدمة للخدمات وكجهات شريكة في سلسلة القيمة. وستظل منتجات الصندوق تشمل الديون، والأسهم، ومنتجات تخفيف المخاطر أو تقاسم المخاطر، بحسب الطلب والفرص التي يتيحها النموذج المالي الجديد لبرنامج تمويل القطاع الخاص، وسيتطلب ذلك إدراج موارد في قائمة الموازنة لاستخدامها في العمليات غير السيادية.

43- **ما الذي سيكون جديدا أو مختلفا:** في إطار استراتيجية الاستثمار الجديدة، سيعمل الصندوق على تعزيز الصلة بين إعداد العمليات غير السيادية وأولويات البرامج القطرية لتحسين القيمة الإنمائية من حيث تنمية القطاع الخاص المحلي، مع الاستمرار في الوقت نفسه في السعي إلى تحقيق جودة الحافظة. وللاستجابة لأنواع مختلفة من الطلب والسياقات المختلفة، يمكن أن يستكشف الصندوق مجموعة أوسع من الأدوات المالية، مثل الإقراض بالعملة المحلية والضمانات.

44- من ناحية الأثر، سيولي الصندوق اهتماما أكبر لاستخدام العمليات غير السيادية لتوسيع نطاق المنتجات المالية التي يحتاج إليها صغار المنتجين والمؤسسات الزراعية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والمجتمعات المحلية الريفية للتحول نحو ممارسات مستدامة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ولتحفيز توجيه التمويل الخاص نحو الاستثمارات المتوافقة مع مواضيع التعميم. وسيعمل الصندوق أيضا على تعزيز قدرته على قياس نتائج العمليات غير السيادية من أجل التعلم والمساءلة، وجذب مستثمرين آخرين إلى هذا القطاع.

45- **وسيتعلق مجال العمل الرابع باجتذاب مستثمري القطاع الخاص المتوافقين مع رسالة الصندوق إلى مجالات الأثر ذات الصلة الرئيسية بمهمة الصندوق والمجموعة المستهدفة.**

46- ويرتبط مجال العمل هذا بطموح الصندوق في تحفيز التمويل الخاص من أجل استثمارات تحقق أثرا إيجابيا على المجموعة المستهدفة خارج نطاق حافظته، وكذلك التحسين التدريجي لتكاليف المعاملات والاستفادة من العمليات غير السيادية.

47- **ما الذي سيكون جديدا أو مختلفا:** سيشارك الصندوق في هذا المجال بطريقتين رئيسيتين. أولا، سيستكشف سبل تعزيز قدرته على استخدام البيانات المستقاة من حافظته توجيه تصورات المخاطر لدى المجتمع المالي وميله إلى الاستثمار. ويمكنه القيام بذلك، في جملة أمور، كعضو دائم في اتحاد قاعدة بيانات المخاطر للأسواق الناشئة العالمية، وربما من خلال الحوار مع المستثمرين المهتمين بالقطاع، سعيا إلى تشجيع مزيد من الاستثمارات الخاصة في المجالات التي تتماشى مع مهمته. وثانيا، سيستكشف الصندوق إمكانية المساهمة في عدد محدود من منصات الاستثمارات المواضيعية أو الجغرافية الخاصة بمناطق جغرافية محددة أو الترويج لها[23]، لتجميع المستثمرين المتوافقين مع رسالته لمعالجة الفجوات الاستثمارية الرئيسية في النظم الغذائية والمناطق الريفية. وستكمل هذه الجهود العمليات غير السيادية الفردية من خلال طرائق ستحدد في إطار استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية.

48- وتبعا للتصميم، يمكن أن تجتذب المنصات مجموعات مختلفة من المستثمرين المتفاوتين من حيث القدرة على تحمل المخاطر، والتوجه نحو الأثر وتوقعات العائد. وقد يركز كل منهم على واحد أو أكثر من مواضيع التعميم في الصندوق أو على مواضيع استثمارية أخرى تتماشى مع الأولويات المؤسسية في إطار التجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق. وإلى جانب السماح بتجميع رأس المال، يمكن أن تساعد المنصات من حيث المبدأ على مواءمة مقاييس النتائج وتيسير التعلم من النتائج والأثر في الصندوق والنظام الإيكولوجي للتمويل الإنمائي. وسيتبع الصندوق نهجا تدريجيا وحذرا في التعامل مع المنصات والعمل فيها ليتناسب بصورة دقيقة مع قدراته. فعلى سبيل المثال، سيسعى الصندوق إلى المشاركة في المقام الأول كمساهم في المنصات التي يطورها الآخرون (مثل المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية العامة، ومستثمري القطاع المؤثرين) وسيسعى فقط إلى ترسيخ نفسه تدريجيا كمجمع للمنصات في الأجل المتوسط، رهنا بتطوير قدراته الداخلية.

جيم- من الطموح إلى العمل

49- بينما توفر الاستراتيجية إحساسا بالاتجاه، سيجري تطوير الأنشطة المحددة في إطار مجالات العمل الأربعة من خلال خطتي عمل للتجديدين الثالث عشر والرابع عشر لموارد الصندوق، على التوالي. ويعرض الملحق الأول نظرية التغيير التي تربط مجالات العمل **بخمسة حصائل** تشمل البيئة التمكينية لمؤسسات الأعمال الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، ووصول المجموعة التي يستهدفها الصندوق إلى الخدمات وأشكال التمويل المستندة إلى السوق، وفرص العمل والدخل الجديدة والمحسنة للمجموعة التي يستهدفها الصندوق، والتمويل الخاص الذي يحشد في الحوافظ السيادية وغير السيادية، والتمويل الخاص الذي يحفزه عمل الصندوق بطريقة غير مباشرة. ويقترح الملحق **مؤشرات أداء رئيسية محتملة في إطار كل مجال من مجالات الحصائل سيجري إدخال مزيد من التطوير عليها في خطط العمل وأطر النتائج**.

50- بالنسبة لكل خطة عمل، يمكن للصندوق أن يحدد مستويات مناسبة من الطموح في إطار مجالات الحصائل هذه لضمان استمرار تركيزه على تعبئة رأس المال الخاص والآثار الملموسة التي يسعى إلى تحقيقها في حياة المجموعة المستهدفة، وضمان أن تكون مؤشرات الأداء الرئيسية متناسبة مع قدرات الصندوق وتستجيب للطلب الفعلي على العمل في هذا المجال.

[23] يُستخدم مصطلح "المنصة" هنا للإشارة إلى أدوات الاستثمار (الصناديق والتسهيلات) أو غيرها من الهياكل والترتيبات التي تجمع التمويل من مختلف المستثمرين.

51- وسيعمل الصندوق، مسترشدا بكل خطة عمل وبمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة به، على صقل قدراته، مدفوعا بأربعة اعتبارات.

52- **أولا،** على الرغم من التركيز على العمليات، تتطلب هذه الاستراتيجية أن تتولى دوائر مختلفة مسؤوليات وأن تتاح لها الموارد الكافية للتنفيذ. وسيكون إنشاء شعبة مخصصة لعمليات القطاع الخاص تابعة لإدارة العمليات القطرية عاملا قويا يمكن من تنفيذ هذه الاستراتيجية بفعالية وبكفاءة.

53- **ثانيا،** سيتبع الصندوق نهجا تدريجيا لتطوير قدراته في هذا المجال من العمل. وسيشمل ذلك تركيزا مستمرا على الحافظة السيادية، والتركيز على التعلم من الخبرات في مختلف البلدان والمناطق، واتباع نهج تدريجي في دور الصندوق في هيكلة المنصات ونهجا قائما على تجريب طرق جديدة لإدماج العمليات السيادية وغير السيادية في البداية في مجموعة مختارة من البلدان.

54- **ثالثا،** سيتطلب التنفيذ تعديل العمليات الداخلية ذات الصلة لمواءمة الحوافز على نطاق المؤسسة، وتعزيز الكفاءة وسرعة التصرف، وضمان الإضافية، وتيسير اتباع نهج أكثر تكاملا في البرامج القطرية، وتحسين جودة العمليات غير السيادية، ودعم التعقيدات المتزايدة المحتملة، وتحسين النظم والممارسات المتبعة في الرصد والإبلاغ (بما في ذلك ما يتعلق بالمقاييس البيئية والاجتماعية ومقاييس الحوكمة). وبالإضافة إلى استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية، تشمل بعض الأدوات الجديدة التي قد تستحدث في إطار الاستراتيجية وضع دليل عمل لتحسين تكامل الأدوات في البرامج القطرية والأدوات والإجراءات القانونية الجديدة أو المعدلة.

55- **رابعا،** ستكون الشراكات أساسية لتحقيق هذه الاستراتيجية. ويشمل ذلك تكوين شراكات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى (للتمويل المشترك، والتعلم، وابتكار المنتجات)، ومؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية والمصارف الإنمائية العامة، ومؤسسات التمويل المناخي، ووكالات الأمم المتحدة (بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها)، والحكومات، ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص بشكل عام - المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

56- **وسيتطلب تحقيق الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص أيضا حوكمة قوية ومستمرة لبعض العمليات الرئيسية التي يقوم عليها التنفيذ.** وعلى وجه التحديد، وتماشيا مع استراتيجية 2019:

- تقترح الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص أن يواصل المجلس التنفيذي الموافقة على جميع التمويل في الصندوق من موارده الخاصة وأمواله التكميلية الجديدة التي تجمع لدعم عمليات الصندوق في القطاع الخاص. وتقدم هذه الأموال لصالح البلدان النامية الأعضاء في الصندوق، أو إلى منظمات ومؤسسات القطاع الخاص أو من خلالها، ويمكن استخدامها لتوفير التمويل لكيانات القطاع الخاص التي تستهدف الربح أو توجيهها من خلال المنح أو القروض أو الضمانات أو الاستثمارات في الأسهم.
- تقترح الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص أيضا الإبقاء على الأحكام الحالية المتعلقة بنطاق السلطة المفوضة لرئيس الصندوق فيما يتعلق بقبول الصندوق أموالا تكميلية من المنظمات العامة والقطاع الخاص والمؤسسات لتمويل الأنشطة المتصلة بمهمة الصندوق في حدود مبلغ يصل إلى 5 ملايين دولار أمريكي. وسيتطلب أي مبلغ يزيد على 5 ملايين دولار أمريكي موافقة المجلس، وسيظل قبول هذه الأموال خاضعا لعملية العناية الواجبة الداخلية التي يجريها الصندوق بالنسبة للشركاء من القطاع الخاص، بحسب الاقتضاء.
- أخيرا، بعد الموافقة على الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص، لن يستخدم الصندوق أي أداة مالية جديدة لتمويل القطاع الخاص مباشرة قبل: (1) أن تكون الأداة المقترحة قد خضعت لاستعراض دقيق (بما في ذلك استعراضها من لجنة مراجعة الحسابات، بحسب الاقتضاء)؛ (2) أن يكون

المشروع المقترح الذي يتضمن هذه الأداة قد خضع لاستعراض كامل من المجلس التنفيذي وحصل على موافقته.

خامسا- تقييم التقدم المحرز

57- وسيكون لكل خطة من خطط العمل إطار للنتائج مع مؤشرات أداء رئيسية ومستويات مستهدفة لكل مجال من مجالات العمل، مدعومة بخطط لتنمية القدرات.[24] وسيجري إعداد تقريرين مرحليين، أحدهما بعد خطة العمل الأولى والآخر في نهاية فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

[24] ستُحدد خطط العمل قنوات الإبلاغ الخاصة بكب منها، وسيجري استعراض مؤشرات الأداء الرئيسية وتنسيقها مع المؤشرات الأساسية المؤسسية الحالية إن أمكن، وتطويرها مع مراعاة توافر البيانات وجودتها. وكجزء من خطط تنمية القدرات، سيجري استعراض المؤشرات الأساسية الحالية في الصندوق بهدف تعزيز إدماج الجوانب المتعلقة بالقطاع الخاص، ومواءمتها مع أفضل الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى والمعايير المطبقة لدى المستثمرين المؤثرين.

من الاستراتيجية إلى خطط العمل - مجالات الحصائل الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية المحتملة

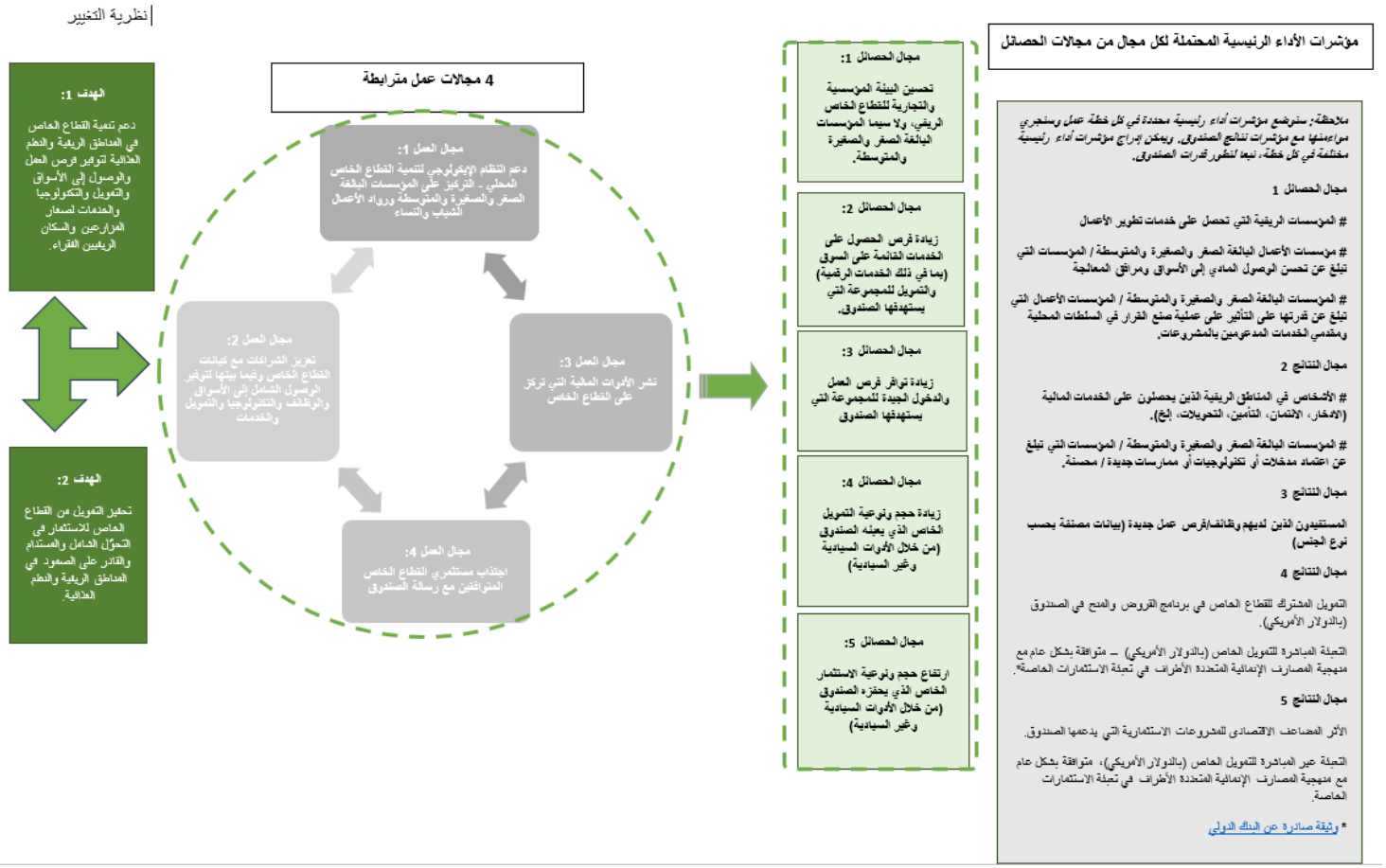

1- يوضح الرسم البياني الوارد أعلاه نظرية التغيير التي تفترض أن زيادة مشاركة القطاع الخاص المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة في المناطق الريفية والنظم الغذائية **يمكن أن تؤدي إلى تحقيق فوائد إيجابية** للمجموعة التي يستهدفها الصندوق، وأن **الصندوق يمكن أن يساهم في تحقيق هذه الإمكانية باستخدام الأدوات المتاحة له والابتكار** حيثما تقتضي الحاجة ذلك، مدفوعا بالطلب والفرص القطرية. وتفترض كذلك أن أمام الصندوق، على المستوى التشغيلي، مسارين رئيسيين للعمل للتأثير في تحقيق هذه الفوائد المحتملة من مشاركة القطاع الخاص الأكثر توافقا مع أهداف التنمية المستدامة في مجالات مهمته. وينبغي أن يعمل هذان المساران بتناغم لتحقيق هدفي هذه الاستراتيجية وغايتها.

2- ويتوافق **المسار الأول** مع أول مجالين من مجالات العمل، وهما على التوالي: (1) دعم تنمية القطاع الخاص المحلي وإيجاد نظام إيكولوجي مواتٍ لازدهار الشركات الخاصة في المناطق الريفية، وخاصة على مستوى مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ (2) تعزيز الشراكات مع الشركات التي لديها نماذج عمل تقدم حلولا فعالة ومستدامة للمجموعة التي يستهدفها الصندوق في مجالات فرص العمل والتكنولوجيا والتمويل والطاقة والخدمات والرقمنة. والمنطق الذي يقوم عليه هذا المسار هو أنه **في حال** دعم القطاع الخاص المحلي لكي ينمو، ولا سيما إذا دعمه من منظور الإدماج الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص لمؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ولصغار المنتجين ورواد الأعمال من النساء والشباب، **وفي حال** ربط صغار المنتجين والفقراء من السكان الريفيين بشكل أفضل بمؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الأكبر حجما ذات نماذج الأعمال ذات الصلة، فإن المجموعة التي يستهدفها الصندوق يمكنها **عندئذ** أن تجني فوائد من حيث الوظائف والدخل والوصول إلى الأسواق والحصول على التمويل والخدمات التي تقدمها هذه الشركات. ويمكن أن يشمل الأثر الإيجابي لتنمية الأسواق المحلية في النظم الغذائية زيادة توافر الأغذية المتنوعة الجيدة (وربما القدرة على تحمل تكلفة الحصول عليها) محليا، ويمكن أن يكون لذلك أثر إيجابي على التغذية. ستؤدي زيادة تنمية القطاع الخاص المحلي وإقامة شراكات أقوى مع المجموعة التي يستهدفها الصندوق أيضا إلى زيادة تعبئة التمويل الخاص في الحافظة السيادية.

3- ويتوافق **المسار الثاني** مع مجالين من مجالات العمل، وهما استخدام الأدوات المالية مع الشركات الخاصة والوسطاء الماليين وتوفير منصات الاستثمار في العمليات غير السيادية أو دعمها. ويتمثل المنطق في هذا المسار في أنه **إذا** استثمرت أحجام أكبر من التمويل (ربما بالاقتران مع خدمات غير مالية) بشروط مناسبة في الوسطاء الماليين والشركات الخاصة التي لديها نماذج عمل متوافقة مع رسالة الصندوق في المناطق الريفية والنظم الغذائية، سواء بشكل مباشر أو من خلال المنصات، فإن المجموعة التي يستهدفها الصندوق يمكن أن تجني **عندئذٍ** فوائد في مجالات الوصول إلى التمويل وفرص العمل والأسواق والخدمات المقدمة من هذه الشركات أو من هؤلاء الوسطاء الماليين، حيث تزيد هذه الكيانات أصولها و/أو تقوم بإدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية واعتبارات الحوكمة بشكل أفضل في نماذج عملها.

المخاطر وتدابير التخفيف منها

1- ينطوي تعزيز مشاركة القطاع الخاص على مخاطر تتطلب أطر عمل وأدوات وهياكل حوكمة وممارسات إدارية ملائمة، بما في ذلك التخفيف من المخاطر. وفيما يلي بعض المخاطر الرئيسية التي حددت فيما يتعلق بهدفي الاستراتيجية ومجالات عملها، مع تدابير التخفيف ذات الصلة. وعلى الرغم من أن معظمها يشير إلى العمليات غير السيادية، فأن تعزيز مشاركة القطاع الخاص بشكل عام تطلب اتباع نهج شامل فيما يخص تطبيق الاستراتيجية وحوكمتها، لضمان استمرار قوة أعمال الصندوق ورسالته وعدم تأثرها سلبا.

المخاطر	تدابير التخفيف
تحمل المخاطر مقدار المخاطر التي يكون الصندوق على استعداد لقبولها عند تخصيص الموارد لعمليات القطاع الخاص.	سيواصل الصندوق الإدارة النشطة لمدى الإقبال على المخاطر في مختلف حوافظ القطاع الخاص لضمان الاستدامة المالية لكل معاملة، مع تحقيق الحصائل الإنمائية والإضافية. وسيشمل أقباله على المخاطر أيضا وضع حدود لرأس المال المخصص للقطاع الخاص.
مخاطر تخفيض التصنيف الائتماني للصندوق قد تؤثر المشاركة التشغيلية للقطاع الخاص التي تشمل عمليات غير سيادية سلبا على التصنيف الائتماني للصندوق.	لكي يحافظ الصندوق على تصنيفه الائتماني، من المهم أن تدار المخاطر الائتمانية والاستثمارية والتشغيلية المتأصلة في العمليات غير السيادية إدارة جيدة. وستوضع استراتيجية وبنية تحتية ذات مصداقية للعمليات غير السيادية وسيجري تنفيذها بقدرات داخلية كافية وثقافة مخاطر وهياكل حوكمة ملائمة للحفاظ على نقاط القوة في تصنيف الصندوق (مثل الرسالة وأهمية السياسات والحوكمة). وسيضمن الصندوق أن تكون القدرة متناسبة مع الطموح فيما يتعلق بالعمليات غير السيادية. وسيكون الدعم المقدم من الحكومات المضيفة حاسما أيضا في مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص.
مخاطر الائتمان (والاستثمار) مخاطر تخلف الدائن عن سداد قرض (أو منتج مماثل) أو تدهور جدارته الائتمانية.	ستستخدم تقييمات ائتمانية صارمة، بما في ذلك وضع أطر شاملة للتقييم الائتماني، لتقييم الجدارة الائتمانية في المعاملات، وسيجري استكمالها بإدارة الحوافظ بطريقة استراتيجية. وسيضمن نهج التسعير القائم على المخاطر أن تعبر شروط القرض عن ملامح مخاطر المقترض (أو الخسائر المتوقعة) وتكاليف المعاملات المتعلقة بتنفيذ المشروع. وستُقيّم الاستثمارات باستخدام الأدوات اللازمة لتجنب تكبد خسائر مقارنة بالعائدات المتوقعة. وستشمل تدابير التخفيف الأخرى تنويع حافظة العمليات غير السيادية عبر المناطق الجغرافية ونوع الجهة المتلقية للاستثمار لتوزيع المخاطر والحد من أثر حالات التخلف عن السداد الفردية واستخدام آليات تعزيز الائتمان (مثل الضمانات القانونية والتمويل المختلط والضمانات العينية) لتقليل مخاطر التخلف عن السداد.
المخاطر الاجتماعية والبيئية ومخاطر الحوكمة والمخاطر على سمعة الصندوق قد ينطوي العمل بشكل مباشر أو غير مباشر مع الشركات الخاصة على مخاطر تمس السمعة ومخاطر اجتماعية وبيئية ومخاطر متعلقة بالحوكمة بالنسبة للصندوق.	سيساعد إجراء العناية الواجبة السليمة قبل أي مشاركة، فضلا عن هيكلة المشروع (عند التعامل مع الشركات الخاصة) في التخفيف من هذه المخاطر، إلى جانب الامتثال لما يلي: (1) سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب لعام 2023؛[25] (2) متطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المعمول بها منذ يناير/كانون الثاني 2024؛ (3) الرصد اللاحقة الدقيق. وسيطبق الصندوق ذلك على الاستثمارات السيادية والعمليات غير السيادية. وفيما يتعلق بالعمليات غير السيادية، ستستخدم صيغة محددة في اتفاقات التمويل ومتطلبات العناية الواجبة تحت قيادة وحدة مكافحة الجريمة داخل شعبة المراقب المالي وشعبة سياسة العمليات والنتائج وفريق التعاون في مجال التقييم فيما يتعلق بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وسيجري توجيه عناية خاصة لعمليات التمويل المناخي لتجنب التمويه الأخضر والتمويه المناخي.

[25] EB 2023/140/R.12/Rev.2.

الدروس المستفادة من مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص - بعض الأمثلة

1- ازدادت مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص على مر السنين. وتظهر التجربة عموما أن العمل مع القطاع الخاص يمكن أن يكون محفزا من حيث نطاق الوصول والأثر بالنسبة لموارد الصندوق المحدودة نسبيا، مع وجود إمكانات لم تستغل بعد، وأن قدرات الصندوق وثقافته في التعامل مع القطاع الخاص لا تزال في مهدها. وترد في الصفحات التالية بعض الدروس المحددة المستخلصة من العمل في المجالات المظللة باللون الأصفر في الشكل 1 في الصفحة 3.

ألف - القطاع الخاص يعمل في إطار الحافظة السيادية كشريك من خلال ثلاثة أدوار رئيسية:

شريك في سلسلة القيمة

2- من بين 347 مشروعا سياديا ممولا من الصندوق (خلال دورات تجديد موارد الصندوق من الثامنة إلى الحادية عشرة)، تستخدم غالبية المشروعات (75 في المائة) نهج سلسلة القيمة، من خلال جملة تدخلات تشمل نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنتجين.[26]

3- وأظهرت تجربة الصندوق أن تنمية سلاسل القيمة الزراعية تتطلب نهجا شاملا يغطي مختلف مراحل سلسلة القيمة، ويربط صغار المنتجين بالأسواق، ويضيف قيمة إلى منتجاتهم على طول السلسلة، مع السعي إلى تحقيق فوائد منصفة لمختلف الجهات الفاعلة. وتتمثل عوامل النجاح الرئيسية عند استخدام نُهُج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنتجين في مشروعات سلاسل القيمة فيما يلي (1) تحديد الشركاء المناسبين؛ (2) اجتذاب حلول التمويل المناسبة وهيكلتها؛ (3) ضمان الوصول إلى الأسواق؛ (4) البيئة السياساتية المواتية. ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

(أ) في برنامج تنمية سلاسل القيمة في نيجيريا، يسّر الصندوق التعاون بين شركة كبيرة (OLAM) وصغار المزارعين المحليين. ووفرت شركة OLAM بناء القدرات للمزارعين وعملت كجهة موردة للمدخلات وجهة مشترية للأرز الخام، مما أدى إلى زيادة الدخل، وتحسين فرص وصول المزارعين إلى الأسواق، وتوفير إمدادات موثوقة وعالية الجودة من الأرز لشركة OLAM.

(ب) في المغرب، أبرمت تعاونية لإنتاج الألبان بدعم من برنامج التنمية الريفية في المناطق الجبلية اتفاقا تجاريا مع شركة دانون المتعددة الجنسيات.

(ج) يركز مشروع التنمية الزراعية الرعوية وسلاسل القيمة المرتبطة بها في ولاية مدنين في تونس على الروابط التعاقدية بين المنتجين ومؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة المحلية ومقدمي الخدمات.

(د) قدم مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي- المرحلة الأولى والمرحلة الثانية في طاجيكستان خدمات تطوير الأعمال التجارية إلى الشركات الخاصة في قطاع الثروة الحيوانية، بهدف مساعدتها في الحصول على الإمدادات من المستفيدين من المشروع. ومع ذلك، لم تستغل هذه الخدمات بصورة كافية بسبب ضعف التوجه التجاري للقطاع.

(ه) طبق نهج أكثر نجاحا في إطار مشروع تعزيز المداخيل الريفية من خلال تحسين الأسواق في مصر، حيث أنشئ "بنك الفرص السوقية"، وأدرج 29 من مشتري المحاصيل المهتمين بتدبير الموارد المباشر من بين المستفيدين من المشروع. وأسفرت هذه المبادرة عن إبرام 11 عقد إمداد وقت جمع البيانات.

[26] تقييم سلسلة القيمة لعام 2023، حافظة الصندوق النشطة لعام 2023.

(و) أنشأ مشروع الاستثمارات وسُبل كسب العيش الزراعية المستدامة في مصر جمعيات تسويقية تمثل صغار المنتجين والتعاونيات وربطها بمقدمي الخدمات والمتعهدين مثل شركة "مُزارع3" وهي شركة تقدم خدمات المقاولات الزراعية والخدمات المالية الرقمية.

مقدم للحلول

4- في حين أن للصندوق تجارب ناجحة مع القطاع الخاص كمقدم للمعرفة والتكنولوجيا والابتكارات من أجل دفع عجلة الإنتاجية الزراعية والريفية والنشاط الاقتصادي، هناك مجال لمزيد من المشاركة والابتكار، ولا سيما في المجال الرقمي، بما يتواءم مع استراتيجية الصندوق بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية [27]

5- ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

(أ) في كمبوديا، ومن خلال تمويل تكميلي من جمهورية كوريا، دعم برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد تطوير تطبيق Chamka ونشره، وهو يوفر لصغار المزارعين خدمات استشارية ومدخلات رقمية. وبلغ عدد المسجلين في المنصة وقت كتابة هذا التقرير 000 50 مزارع و40 مُورّدا من مُورّدي المدخلات.

(ب) نجح برنامج توسيع التمويل الريفي في زامبيا في استخدام الخدمات المالية الرقمية لتزويد 449 643 مستفيدا من الفقراء الريفيين بإمكانية الحصول على الخدمات المالية، مما أدى إلى زيادة دخل صغار المزارعين بنسبة 18 في المائة وزيادة الإنتاجية بنسبة تراوحت بين 25 و50 في المائة من خلال المنتجات المالية المبتكرة والمعلومات عن الأسواق.

(ج) أقام مشروع برنامج تعزيز الحبوب في كينيا – سبل العيش الريفية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في كينيا شراكة مع القطاع الخاص، بما في ذلك شركة AFEX للتجارة العادلة، لتزويد 551 148 مزارعا من صغار المزارعين بإمكانية الوصول من خلال قسائم رقمية للحصول على مدخلات مدعومة بقيمة 22 مليون دولار أمريكي تقريبا، بالإضافة إلى الخدمات المالية والتأمينية.

(د) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قدم الصندوق منحة إقليمية لتنفيذ برنامج Innovatech، الذي استفاد منه 831 20 أسرة معيشية (بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية) عن طريق ربط 382 مؤسسة من القطاع الخاص بحلول التكنولوجيا الرقمية من خدمات بناء القدرات المقدمة من شركات التكنولوجيا الزراعية/التكنولوجيا المالية.

(ه) في الهند، سهّل مشروع تنمية المشاريع النسائية الريفية في ماهاراشترا إقامة روابط سوقية لمزارعي الخضراوات مع تجار التجزئة المنظمين مثل سوقي AgriBid وGo4Fresh على الإنترنت، مما أدى إلى زيادة في أسعار البيع بنسبة تراوحت بين 10 و15 في المائة.

(و) في إطار مشروع مرفق التحفيز الريفي والزراعي لجزر المحيط الهادي، أطلق في فيجي في عام 2022 تطبيق TraSeable Farms، وهو تطبيق زراعي متنقل وسوق على الإنترنت يمكّن المزارعين من معرفة الأسواق التي تقدم أفضل الأسعار لمنتجاتهم.

مشارك في التمويل

6- انخفض اتجاه متوسط التمويل المشترك للقطاع الخاص في العمليات السيادية لسلاسل القيمة، ولكنه لا يزال مجالا مهما من مجالات تركيز الصندوق.

[27] يؤكد استعراض منتصف المدة لاستراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص أيضا أن الحلول التي يقودها القطاع الخاص والمعتمدة على التكنولوجيا في برنامج العمل لتلبية أهداف برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تشهد نموا وتحقق تقدما واعدا.

الشكل 1

التمويل المشترك للقطاع الخاص كنسبة مئوية من إجمالي تكلفة المشروع في العمليات السيادية لسلاسل القيمة [28]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

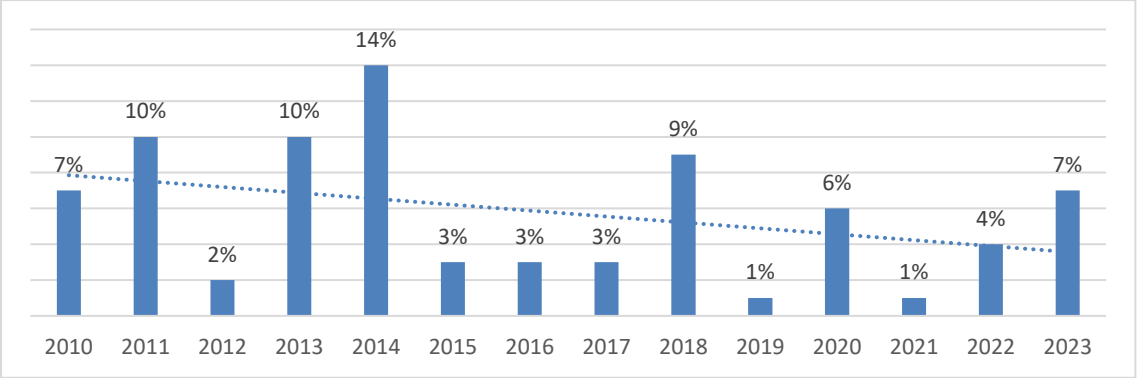

7- تشمل مشروعات التمويل الريفي الشامل والمشروعات التي تدعم الوصول إلى الأسواق (10 في المائة) مستويات تمويل مشترك أعلى (49 في المائة)، ولا سيما من المؤسسات المالية (على سبيل المثال من خلال إعادة الإقراض أو الضمانات لتحفيز رأس المال في قائمة الموازنة المصرفية). وتتمثل عوامل النجاح الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة التمويل المشترك من القطاع الخاص في المشروعات فيما يلي: إشراك القطاع الخاص في مرحلة تصميم المشروع؛ والجمع بين المشاركة مع المصارف المحلية أو المؤسسات المالية الأخرى وتقديم المساعدة التقنية، ومعالجة جانب الطلب على التمويل الريفي بحسب ما تقضيه الحاجة؛ وتعزيز الروابط بين المنتجين والجهات الفاعلة الأخرى في السوق، مع تقديم حوافز واضحة لتشجيع المشاركة المتبادلة - مثل تأمين إمدادات عالية الجودة في سلاسل قيمة محددة؛ ووجود بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص من حيث اهتمام أصحاب المصلحة، والطلب الحكومي والبيئة التنظيمية؛ والبيئة السوقية المواتية يتيح عائدا إيجابيا لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في الأنشطة التي تروج لها المشروعات.

الجدول 1

التمويل المشترك من القطاع الخاص بحسب المنطقة والجهة الممولة وكحصة من إجمالي التمويل المشترك (2010-2023)[29]

	القطاع الخاص المحلي	المؤسسات المالية	القطاع الخاص الدولي	المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة	مجموع التمويل المشترك (نسبة التمويل المشترك من القطاع الخاص)
قطاعات الإنتاج	60	3	1	11	2.809 (%3)
السياسات والمؤسسات	51	48		4	1.603 (%6)
التمويل الريفي الشامل	193	611		8	1.644 (%49)
الوصول إلى الأسوق	126	172	92	19	4.181 (%10)
الخدمات الاجتماعية		12			436 (%3)
البيئة والموارد الطبيعية	4	32			581 (%1)

[28] المصدر: تقرير المهام - بناء قاعدة بيانات عن مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص ومنظمات المزارعين من خلال مشروعات الحافظة النشطة.

[29] استنادا إلى بيانات نظام المنح والمشروعات الاستثمارية في 2023/2022 والتي قامت بتحليلها وكالة خارجية، مع تطبيق تصنيف إضافي لنوع الجهة الممولة (في يونيو/حزيران 2024).

بعض الأمثلة على التعاون المؤثر مع القطاع الخاص في عمليات الصندوق

تميزت حافظة أوغندا بعدة شراكات مع القطاع الخاص. ففي إطار سلسلة قيمة نخيل الزيت، على سبيل المثال، ساعد نهج مبتكر للشراكة في إطار مشروع تنمية إنتاج الزيوت النباتية والمشروع الوطني لنخيل الزيت المزارعين في المناطق المستهدفة على الانتقال إلى الزراعة التجارية في سوق تنافسية، مع تعبئة نحو 43 في المائة من مجموع الاستثمارات من القطاع الخاص كتمويل موازٍ بمشاركة مباشرة من مصرف تجاري خاص. وخلص تقييم لأثر أحد المشروعات إلى وجود آثار إيجابية كبيرة على دخل المزارعين وتوقعات الغلة واستخدام المدخلات.

وفي أوغندا أيضا، يدير الصندوق صندوق الاستثمار الأوغندي للعائدات المدعوم من الاتحاد الأوروبي، والذي يستهدف تمويل المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل ديون وأسهم وخدمات تنمية أعمال ودعم تبسيط عملياتها التجارية وإدماج المبادئ البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة والعمل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لزيادة الأثر على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر الصندوق تمويل الديون من خلال صندوق إعادة تشغيل المشاريع الاقتصادية الذي أنشأه مصرف Stanbic Bank الأوغندي، بهدف استعادة إمكانية حصول مؤسسات الأعمال البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة من جائحة كوفيد-19 على التمويل. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز تهيئة فرص العمل واستقرار الدخل والأمن الغذائي والقدرة على الصمود في المناطق الريفية والحضرية. وتوجه موارد صندوق إعادة تشغيل المشاريع الاقتصادية من خلال مؤسسات التمويل البالغ الصغر المتلقية للودائع إلى جمعيات الادخار والائتمان التعاونية ورابطات الادخار والقروض القروية مما يمكنها من تقديم قروض بالغة الصغر وصغيرة بمتوسط 300 دولار أمريكي لكل عميل/عضو.

أما في كمبوديا، فقد حفز مشروع تسريع إنشاء الأسواق الشمولية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة الاستثمار الخاص من خلال إشراك 148 42 أسرة معيشية زراعية صغيرة من خلال 462 1 منظمة للمنتجين. ومن خلال الاستفادة من دعم سلسلة القيمة المراعية لمصالح الفقراء وإحدى منصات أصحاب المصلحة المتعددين المزودة بترتيبات للمعاملات فيما بين المنشآت التجارية، يسرت المبادرة عقود البيع وتوسطت في بيع 300 811 طن من السلع بقيمة 162.47 مليون دولار أمريكي. ومن المثير للإعجاب أن 84 في المائة من المزارعين المشاركين اعتمدوا تكنولوجيات جديدة للإنتاج وعمليات ما بعد الحصاد، متجاوزين بذلك الهدف المحدد بنسبة 75 في المائة. وعلى نحو مماثل، في نيبال، استخدم برنامج الزراعة العالية القيمة القادرة على الصمود في نيبال منصات أصحاب المصلحة المتعددين وترتيبات المعاملات فيما بين المنشآت التجارية/المعاملات بين المنشآت التجارية والمُورّدين لرفع معايير الامتثال للسوق وخفض مخاطر الاستثمار. ونتيجة لذلك، أبلغت نسبة 83 في المائة من المنتجين عن ارتفاع الأسعار الأساسية للمنتجات في المزرعة ووصل معدل الأخذ بالتكنولوجيا إلى 50 في المائة.

وفي البرازيل، صدرت الموافقة على أول مشروع للصندوق في عام 2021 مع مصرف التنمية الوطني (Banco Nacional do Desenvolvimento) كمتلقٍ للتمويل. ويشترك الصندوق الأخضر للمناخ ومصرف التنمية الوطنية في تمويل مشروع غرس الصمود في مواجهة تغير المناخ في المجتمعات المحلية الريفية في الشمال الشرقي، بمبلغ إجمالي قدره 217.8 مليون دولار أمريكي، منها 30 مليون دولار أمريكي من أموال الصندوق. وسيصل المشروع إلى أكثر من 000 400 أسرة معيشية في أربع ولايات في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة من البلد، بهدف تحويل النظم الإنتاجية للمزارعين الأسريين من أجل زيادة الإنتاجية والتكيف مع المناخ. وهذا المشروع مثال على الإمكانات المتزايدة للاستثمار المشترك مع المصارف الإنمائية في الاستثمارات الريفية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في حافظة الصندوق.

باء- الجهات المتلقية للاستثمار من القطاع الخاص في إطار العمليات غير السيادية تشمل المؤسسات المالية والمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والمجمعين ومنظمات المزارعين.

8- تشمل العمليات غير السيادية التي صممت حتى الآن ستة قروض لمؤسسات مالية، وقرضين لشركتين زراعيتين/مؤسستين زراعيتين، وهيكلا مختلطا واحدا شارك الصندوق في تصميمه والاستثمار فيه، واستثمارا واحدا في الأسهم. وفي حين أن هذه المعاملات لا تزال عموما في مراحلها الأولى، فقد أفضت العملية إلى

بعض الدروس العامة التي يلخصها الجدول 2 أدناه. وسيجري استخلاص مزيد من الدروس المحددة من العمليات غير السيادية والإبلاغ عنها أثناء تنفيذ هذه الاستراتيجية عندما يكتمل تطور حافظة العمليات غير السيادية.

الجدول 2

العمليات غير السيادية - بعض الدروس المستفادة [30]

التقدم المحرز: 8 عمليات غير سيادية ومبادرات خاصة ونهج متميزة	التعلم: النجاحات (+) والتحديات (-)
التمويل المهيكل (مبادرة واحدة، +200 مليون دولار أمريكي): تجميع أموال المانحين/المستثمرين لتحفيز الاستثمار المناخي من خلال شريك تنفيذ على الأرض (على سبيل المثال، آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا)	+ الإعداد الناجح الشامل وهيكلة المستثمرين وتجميعهم. + الاستفادة من الخبرة التقنية للصندوق لصالح الجهات المتلقية للاستثمار. + جمع الأموال بنجاح تدريجيا، مع تزايد حجم الموارد المتاحة (سيتاح اعتبارا من عام 2025 ما مجموعه 154 مليون دولار أمريكي للعمليات الجديدة غير السيادية في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق). + أتاح إرساء ركائز في الحافظة السيادية عند تحقيقه تحديد العمليات غير السيادية التي تكمل الأنشطة والاستثمارات الأخرى في البرامج القطرية للصندوق. – لا يزال لدى الصندوق موارد ومعارف داخلية محدودة لتنفيذ الصفقات البسيطة بكفاءة و/أو هيكلة الصفقات الأكثر تعقيدا. تنطوي الصفقات الفردية في العادة على تكاليف معاملات داخلية وخارجية عالية نسبيا (مثل أتعاب المستشار القانوني)، بالنظر إلى متوسط حجم الصفقات الصغيرة. - شكل تجهيز ذخيرة مشروعات جديدة تحديا، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن الأفرقة القطرية التي تركز على الحافظة السيادية لا تملك القدرة الكافية لإجراء إحالات جيدة، بما في ذلك القيود المفروضة على وقت الموظفين في المقر وفي الميدان والإلمام بمتطلبات الإحالات الناجحة وعمل القطاع الخاص بشكل عام. – يمكن للعمليات الداخلية المرهقة أن تحد من قدرة الصندوق على الاستجابة بسرعة لفرص العمليات غير السيادية.
المشاركة في رأس المال (مبادرة واحدة، +8.4 مليون دولار أمريكي): ضخ الأسهم في صندوق للأسهم جنبا إلى جنب مع العديد من المستثمرين المؤسسيين (مثل الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية)	
إقراض الشركات (عمليتان غير سياديتين، +8.5 مليون دولار أمريكي): تقديم قروض مباشرة للشركات (مثل Babban Gona و Soafiary)	
إقراض المؤسسات المالية (6 عمليات غير سيادية، +24.5 مليون دولار أمريكي): القروض المقدمة للوسطاء الماليين لخدمة صغار المزارعين والمؤسسات الزراعية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال، مصرف Stanbic ومصرف Hamkorbank ومؤسسة AMK ومجموعة Futuro ومؤسسة Crecer ومصرف NBS)	

[30] بيانات المشروع وفقا لتقديرات وحدة الاستشارة والتنفيذ للقطاع الخاص في الصندوق.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

تاريخ موافقة المجلس التنفيذي	العنوان	أهمية الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص للفترة 2025-2030
2023/12/12-11	سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب	تشمل الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص في القسم المتعلق بالمخاطر إشارة إلى مخاطر الائتمان وكيفية التخفيف من حدتها. وستستخدم أثناء التنفيذ صيغة محددة في اتفاقات التمويل المبرمة والعناية الواجبة المطبقة
2023/05/11-10	سياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023	تهدف الاستراتيجية إلى دعم مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص لتوسيع نطاق الآثار الإيجابية للمجموعة التي يستهدفها الصندوق، على النحو المحدد في السياسة. وسيكون الدافع وراء تطبيق الاستراتيجية هو تحديد الفوائد المحددة المتوخاة للمجموعة التي يستهدفها الصندوق، ولا سيما في البرامج القطرية المتكاملة والمشروعات الاستثمارية
2022/12/15-13	سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية (تحديث عام 2022)	ستجري مواءمة مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص على المستوى التشغيلي مع السياسة، وستبذل جهود مدروسة، حيثما كان ذلك مناسبا وعند الاقتضاء، لحشد المعارف والتكنولوجيا والتمويل وغير ذلك من أصول القطاع الخاص وقدراته لدعم حقوق الشعوب الأصلية وتمكينها اقتصاديا بما يتماشى مع هويتها الثقافية، في إطار التنمية المستدامة المنصفة.
2022/09/15-13	سياسة الصندوق الخاصة بكشف وثائق عمليات القطاع الخاص غير السيادية	يلتزم الصندوق بضمان الشفافية في عملياته غير السيادية، وتحسين الفعالية الإنمائية وتعزيز الحوكمة السليمة، مع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على المصالح التجارية والمعلومات الخاصة بالجهات المتلقية في القطاع الخاص.
2022/04/27-25	استراتيجية الصندوق للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027	يدرك الصندوق أهمية الحلول والاستثمارات التكنولوجية التي يقودها القطاع الخاص لتعزيز سبل العيش الريفية وقدرة النظم الغذائية على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يتماشى مع استراتيجية الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في سياق تغير المناخ.
2021/12/16-13	استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق للفترة 2022-2027	يُعترف بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذه الاستراتيجية كأحد نقاط الدخول والأدوات التي يستخدمها الصندوق لتحقيق الأثر الإنمائي، وتيسير تبادل المعارف والخبرات بشأن مشاركة القطاع الخاص بين البلدان والأقاليم.
2021/12/16-13	استراتيجية التنوع البيولوجي للفترة 2022-2027	ستعزز مشاركة الصندوق الحالية والمستقبلية مع القطاع الخاص الاستثمارات التي تفيد التنوع البيولوجي وتعزز قدرة المجموعة التي يستهدفها الصندوق على إدارة التنوع البيولوجي والاستثمار فيه على نحو مستدام، بما في ذلك من خلال الحلول القائمة على الطبيعة.
2021/09/16-13	سياسة التمويل الريفي الشمولي	تماشيا مع هذه السياسة، سيعمل الصندوق مع القطاع الخاص في مجال التمويل الريفي، ولا سيما في مجالات العمل الثلاثة الأولى، لتعزيز النظم الإيكولوجية المالية الشاملة والقادرة على الصمود التي تدعم تنمية القطاع الخاص لصالح المجموعة التي يستهدفها الصندوق.
2021/04/21-19	سياسة المنح العادية	في إطار الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص، ستظل كيانات القطاع الخاص مؤهلة للحصول على منح عادية. ولن يكون هناك أي تداخل مع العمليات المنفذة في إطار الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص وإطار العمليات غير السيادية للصندوق. وكما ورد في السياسة، سيوافق المجلس التنفيذي على جميع المنح العادية المقدمة إلى كيانات القطاع الخاص.
2019/12/12-10	استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	تقر الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص بأهمية الفضاء الرقمي كمجال رئيسي للعمل مع القطاع الخاص من أجل تحقيق هدفيها. ويشمل ذلك دعم المؤسسات المحلية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الممكنة رقميا، والشراكات التشغيلية مع مقدمي حلول وخدمات التكنولوجيا الرقمية، والتمويل المباشر لاستثمارات القطاع الخاص في الفضاء الرقمي بهدف تحقيق فوائد واسعة النطاق للمجموعة التي يستهدفها الصندوق.
2019/05/03-02	تعميم النهج التحولية للتمايز بين الجنسين في الصندوق – 2019-2025	ستدعم الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص مشاركة القطاع الخاص التي تعزز الفرص الاقتصادية للمرأة أو توفر الحلول ونماذج العمل التي توفر لها مقومات التمكين وتساعدها في بناء الأصول والحصول على دخل أعلى وزيادة قدرتها على الصمود. وستظل أنشطة الأعمال التجارية التي تتولى المرأة قيادتها وإدارتها محور تركيز في جميع مجالات العمل.
2018/12/14-12	استراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ 2019-2025	يشكل الاستثمار في الممارسات الزراعية الريفية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ (التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته والتنوع البيولوجي) والحلول القائمة على الطبيعة مواضيع رئيسية في تنفيذ عمليات القطاع الخاص ومشاركاته. وسيساعد الصندوق أيضا البلدان في الاستفادة من تمويل القطاع الخاص لتعزيز التنوع البيولوجي والاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ بين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية. وستجري مواءمة الاستراتيجية المتكاملة الجديدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي مع هذه الطموحات.

2018/12/14-12	خطة العمل الخاصة بالشباب الريفي	تتماشى الاستراتيجية التشغيلية مع القطاع الخاص مع خطة العمل الخاصة بالشباب الريفي وستنظر في تعزيز قدرة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والشركات والمنظمات التي يقودها الشباب في مجال الترويج ومنصات المشاركة في السياسات وبناء شراكات استراتيجية لتعبئة موارد مالية وتقنية إضافية وتنفيذ خطة العمل الخاصة بالشباب الريفي.

الدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى

بنك التنمية الأفريقي	• **يحدد بنك التنمية الأفريقي** تنمية القطاع الخاص **كأحد مجالات تركيزه للحد من الفقر ودعم النمو المستدام في أفريقيا**. وتتطلع استراتيجية تنمية القطاع الخاص للفترة 2021-2025 إلى الأخذ بنموذج إنمائي لأفريقيا في مرحلة ما بعد كوفيد-1925 يركز على الشباب والمرأة، بقيادة القطاع الخاص، ويرتكز على التصنيع ويكون مدفوعا بقوى التكنولوجيا والابتكار. • في عام 2022، وافق بنك التنمية الأفريقي على دعم مالي **بقيمة 1.8 مليار دولار أمريكي من أجل 27 عملية في القطاع الخاص**. ويرجع هذا النمو في حافظة العمليات غير السيادية بشكل رئيسي إلى: (1) معايير الأهلية الواضحة وبارامترات المخاطر التحوطية؛ و(2) الدرجة المحددة للإقبال على المخاطر في المشروعات ذات المخاطر المتوسطة والعالية؛ و(3) الرصد النشط للحافظة؛ و(4) تعزيز الائتمان في إطار القطاع الخاص للعمليات غير السيادية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.
مصرف التنمية الآسيوي	• في عام 2022، اعتمد مصرف التنمية الآسيوي خارطة طريق للإصلاح مصحوبة بنموذج تشغيلي جديد لتعزيز عمله في تنمية القطاع الخاص وتعبئة الاستثمارات الخاصة في آسيا والمحيط الهادي باستخدام نهج "مصرف التنمية الآسيوي الواحد. • من خلال إدارة عمليات القطاع الخاص، التي تضم مكاتب قطرية وأفرقة إقليمية منذ عام 2023، يقوم مصرف التنمية الآسيوي بتيسير التمويل للشركات في مختلف القطاعات لتحفيز الاستثمارات الخاصة في الإقليم، سعيا لتحقيق أثر إنمائي، بما في ذلك من خلال النمو الشامل والمستدام الخفيض الكربون وتهيئة فرص للعمل. • يمثل تعزيز التنمية الريفية والأمن الغذائي **أحد أهم سبع أولويات تشغيلية لاستراتيجية بنك التنمية الآسيوي لعام 2030**. وفي عام 2022، التزم المصرف بتخصيص3.9 مليار دولار أمريكي لتمويل القطاع الخاص و2.2 مليار دولار أمريكي كالتزامات تمويلية للزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية الريفية.
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (مجموعة البنك الدولي)	• **في عام 2023، أطلق البنك الدولي مختبر الاستثمار في القطاع الخاص** لتحسين هياكل تمويل القطاع الخاص، ومواءمة عمليات البنك الدولي بصورة أفضل مع جدول أعمال تعبئة التمويل الخاص، وتحسين التوزيع المتوازن للمخاطر بين مختلف أنواع المستثمرين، وإقامة شراكات جديدة، من بين أمور أخرى. • **تستخدم نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي التابع للبنك الدولي التمويل المختلط** للاستثمار في سلاسل الإمدادات الغذائية. وتستثمر أموال البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي جنبا إلى جنب مع صناديق مؤسسة التمويل الدولية. ومنذ عام 2010 (وحتى عام 2023)، خصصت نافذة القطاع الخاص في البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي نحو 440 مليون دولار أمريكي لدعم 88 مشروعا استثماريا في مجال الأعمال الزراعية في 33 بلدا.
المؤسسة الدولية للتنمية ـ نافذة القطاع الخاص	• **أُنشئت نافذة القطاع الخاص** المشتركة بين المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لدعم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في القطاع الخاص من خلال آليات تشمل التمويل بالعملة المحلية وضمانات الخسارة الأولى في البلدان المشمولة بالمؤسسة الدولية للتنمية فقط.

	• كان لنافذة القطاع الخاص أثر محدود في توسيع نطاق عمليات مؤسسة التمويل الدولية في أشد بلدان العالم فقرا، حيث تواصل المشروعات الأساسية للمؤسسة الدولية للتنمية تحقيق نتائج إنمائية مرضية بدرجة أكبر.
مؤسسة التمويل الدولية	• **تركز مؤسسة التمويل الدولية من خلال استراتيجيتها المؤسسية 3.0 على إيجاد الأسواق والاستفادة من رأس المال الخاص**. وتقيم مؤسسة التمويل الدولية شراكات مع القطاع الخاص من أجل: (1) تهيئة الظروف والفرص التي يمكن أن تجتذب استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الناشئة؛ (2) تطوير مجموعة من الفرص والمشروعات الجاهزة للاستثمار في القطاع الخاص؛ (3) توفير مجموعة كاملة من أدوات دعم الاستثمار والمخاطر وتعبئة التمويل للاستفادة من هذه الفرص الاستثمارية. • في السنة المالية 2023[31]، **التزمت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ قياسي قدره 47.3 مليار دولار (بما في ذلك التمويل المشترك) للشركات الخاصة والمؤسسات المالية** في البلدان النامية، باستخدام مجموعة من الأدوات المالية. ويبلغ إجمالي حافظة مؤسسة التمويل الدولية الملتزم بها في مجال الأعمال الزراعية 5 مليارات دولار أمريكي،32 بما في ذلك رأس المال العامل القصير والمتوسط الأجل المخصص والتمويل الطويل الأجل والخدمات الاستشارية في مجال التمويل الزراعي.33
مجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية	• يستخدم بنك التنمية للبلدان الأمريكية نهجا متكاملا لإشراك القطاع الخاص من خلال كياناته الرئيسية الثلاثة: بنك التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة الاستثمار التابعة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB Invest)، ومختبر بنك التنمية للبلدان الأمريكية. وفي قطاع الأعمال الزراعية، يوفر بنك التنمية للبلدان الأمريكية التمويل والخدمات الاستشارية للأعمال الزراعية وشركائها في سلسلة القيمة. • في عام 2023، كان لدى مجموعة بنك التنمية للبلدان الأمريكية حافظة تمويلية نشطة بقيمة 2.4 مليار دولار أمريكي[34]، يؤدي فيها القطاع الخاص دورا رئيسيا، بما في ذلك الابتكار في الممارسات والتكنولوجيات المستدامة بيئيا (الوثيقة الإطارية لقطاع الزراعة، 2019).35
بنك الاستثمار الأوروبي	• بنك الاستثمار الأوروبي العالمي هو الذراع الإنمائي لبنك الاستثمار الأوروبي، وهو مكرس للشراكات الدولية والتمويل الإنمائي. • **جعل بنك الاستثمار الأوروبي التمويل المبتكر للزراعة المستدامة واحدة من أولوياته المؤسسية**. وعزز الصندوق وبنك الاستثمار الأوروبي تعاونهما، حيث قدم البنك قرضا إطاريا بقيمة 500 مليون يورو لتحسين الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ووضع إطارا لترشيد التوريد المشترك في المشروعات لأغراض تمويل الاستثمارات.

[31] https://www.ifc.org/en/what-we-do/products-and-services.
[32] https://www.ifc.org/en/what-we-do/sector-expertise/agribusiness-forestry#:~:text=IFC%20invests%20and%20provides%20services,and%20distribution%20of%20food%20products.
[33] https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doclink/2023/agri-sme-finance-advisory-agri-finance-services-ifc-2023.pdf.
[34] https://www.iadb.org/en/who-we-are/topics/agriculture-and-food-security.
[35] https://www.iadb.org/en/who-we-are/topics/agriculture-and-food-security/sector-framework-agriculture-and-food-security.

نموذج تمويل العمليات غير السيادية

1- بالإضافة إلى تصميم استراتيجية تشغيلية جديدة مع القطاع الخاص، يتضمن تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التزاما بإصلاح نموذج تمويل عمليات الصندوق غير السيادية، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية التشغيلية الجديدة مع القطاع الخاص وأهدافها.

2- وتدار حتى الآن أموال برنامج تمويل القطاع الخاص القابلة للتخصيص والأصول المقابلة لها من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص خارج قائمة الموازنة. ولذلك، اعتمد الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص على الأموال التكميلية المقدمة من المانحين، بالإضافة إلى مخصصات منحة الصندوق الأصلية البالغة 25 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، كمصدر وحيد لتمويله.

3- وسيتغير ذلك في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بعد إضافة العمليات غير السيادية إلى قائمة موازنة الصندوق، حيث يتضمن تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التزاما (رقم 16) بالمضي قدما في هذا الإصلاح.

4- وفيما يلي موجز للعناصر الرئيسية الجديدة للنموذج المقترح لتمويل العمليات غير السيادية:

(أ) ستمول العمليات غير السيادية من كل من الموارد المدرجة في قائمة الموازنة (الاقتراض والمنحة الأساسية) والأموال التكميلية خارج قائمة الموازنة (برنامج تمويل القطاع الخاص). وعلاوة على ذلك، سيواصل الصندوق تعبئة موارد المانحين التيسيرية من أجل الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص.

(ب) سيتمكن الصندوق من الجمع بين الحساب التجاري الخاص به مع موارد المانحين التيسيرية. وسيسمح الجمع بين الموارد التجارية والموارد التيسيرية بتطوير هياكل قادرة على تقليل مخاطر استثمارات العمليات غير السيادية العالية المخاطر وتعبئة رؤوس أموال خاصة إضافية.

5- واستنادا إلى عناصر التمويل الجديدة المذكورة أعلاه، نفذ الصندوق أو يعمل على تنفيذ عدد من إصلاحات إدارة برنامج تمويل القطاع الخاص وحوكمته، بما في ذلك ما يلي:

(أ) **تحديث إطار إدارة مخاطر العمليات غير السيادية**

نظرا لاختلاف أنواع مصادر التمويل (الأموال المقترضة والمنح الأساسية والأموال التكميلية)، كان من الضروري تحديد مدى إقبال كل منها على المخاطر. ويشكل ذلك عنصرا حاسم الأهمية لسياسة مخاطر الاستثمار في المستقبل واستراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية، وتحديد الأموال التي يمكن استخدامها في مستويات وأنواع المخاطر المختلفة وفي المناطق الجغرافية المحددة.

(ب) **وضع نهج لتخصيص مصادر التمويل للعمليات غير السيادية وهيكلة التمويل المختلط**

يحتاج الصندوق إلى مبادئ وخطوط توجيهية واضحة بشأن كيفية تخصيص مصادر التمويل المختلفة للعمليات غير السيادية وكيفية هيكلة التمويل المختلط. وسوف تشكل هذه المبادئ جزءا لا يتجزأ من مجموعة متنوعة من مصادر التمويل المختلفة للعمليات غير السيادية في المستقبل

(ج) **تعزيز حوكمة التمويل المختلط في الصندوق**

يؤثر إدخال التمويل المختلط (الجمع بين بين الحسابات التجارية والتيسيرية) على المخاطر/العائدات المالية المحتملة لمختلف المشاركين في العمليات غير السيادية، مما قد يؤدي إلى تضارب في المصالح. وبناء على ذلك، عزز الصندوق عملية حوكمة العمليات غير السيادية، ولا سيما من منظور إدارة التمويل المختلط.

6- وفي ضوء الإصلاحات المذكورة أعلاه، بدأ الصندوق أثناء وضع هذه الاستراتيجية في النصف الأول من عام 2024، في تنقيح بعض الوثائق والمبادئ التوجيهية الرئيسية المتعلقة بالعمليات غير السيادية، ومن بينها (1) بيان الإقبال على المخاطر؛ (2) إطار العمليات غير السيادية؛ (3) المبادئ التوجيهية لمخاطر الائتمان في العمليات غير السيادية؛ (4) المبادئ التوجيهية للعمليات غير السيادية، ووضع مبادئ توجيهية بشأن التمويل التيسيري المختلط. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تعزيز عمليات حوكمة العمليات غير السيادية الحالية التالية: (1) التقييم المستقل لالتزام مؤسسات التمويل الإنمائي بالمبادئ المعززة للتمويل التيسيري المختلط لمشروعات القطاع الخاص(مثل الحد الأدنى للتيسيرية) في العمليات غير السيادية؛ (2) إدخال الرصد المستقل لمدى توافر الأموال التيسيرية واستيفائها معايير التخصيص للعمليات غير السيادية؛ (3) تنقيح اختصاصات اللجان الداخلية (لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات) لتوجيه عمليات استعراض العمليات غير السيادية بشكل أفضل، بما في ذلك الجوانب الرئيسية للتمويل المختلط؛ (4) استعراض هيكل الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص لتحسين تعبئة مختلف أنواع الموارد التيسيرية وإدارتها.